مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 6 نيسان 2023

عين على العدو الخميس 6-4-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- المتحدث باسم جيش العدو :متابعة للتقارير عن تفعيل الإنذارات، تم رصد إطلاق 7 صواريخ أرض-جو، انفجرت 5 منها في أجواء الغلاف و2 باتجاه البحر، لم يتم تفعيل أي صواريخ اعتراضية.
- صفارات الإنذار دوت فجر اليوم في دوروت وحفات شيكميم في النقب الغربي.
- القناة 12 العبرية :اندلاع مواجهات في حوسان بمنطقة بيت لحم.
- هأرتس :تظاهر المئات في أم الفحم ورشقوا الحجارة نحو الشرطة التي استخدمت قنابل الصوت ضدهم
- المتحدث باسم جيش العدو :متابعة للتقارير عن تفعيل الإنذار، تم رصد إطلاق صاروخين من قطاع غزة باتجاه الغلاف، أحدها سقط في قطاع غزة، وآخر في منطقة السياج الحدودي.
- إذاعة جيش العدو :صاروخان أطلقا من غزة باتجاه مجلس إشكول، أحدهما سقط في منطقة مفتوحة، والآخر سقط في قطاع غزة، ولم ترد أنباء عن إصابات – إطلاق الصواريخ تم بينما يتواجد رئيس الأركان هرتسي هاليفي في الغلاف.

- قناة كان العبرية :في أعقاب التصعيد، سينعقد في الأيام القليلة المقبلة المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية "الكابينت."
- هآرتس" :تخشي الحكومة الإسرائيلية اندلاع مواجهة عسكرية مع غزة في هذا الوقت تحديداً، الأمر الذي سيجبر مئات الآلاف من المستوطنين على قضاء عيد الفصح في الملاجئ."
- "عاموس هرئيل"-هآرتس" :قد لا يعيد التاريخ نفسه بالضبط، لكن حادثة الليلة داخل المسجد الأقصى هي نسخة طبق الأصل تقريباً للأحداث التي وقعت في شهر رمضان قبل حوالي عامين حيث امتدت التوترات في شرق القدس إلى قطاع غزة وأدت إلى عملية -حارس الأسوار-، والآن قد تؤدي الصور القاسية التي التقطت للشرطة الإسرائيلية داخل المسجد الليلة إلى نتيجة مماثلة."
- "سموتريتش" في مقابلة مع موقع القناة 7" :نحن بحاجة لشن عملية -سور واقي 2- تبدأ في نابلس وجنين – لا بديل عن ذلك."
- **جيش العدو :إطلاق نار نحو نقطة عسكرية عند معبر 300 قرب بيت لحم وهناك أضرار في المكان.**

الشأن الإقليمي والدولي:

- "أمير بوخبوط" :"انطلقت طائرات مقاتلة نحو الحدود الشمالية بسبب حادث مريب .. عودة للروتين."
- القناة 12 العبرية :الخارجية الإماراتية: "ندين بشدة اقتحام الشرطة الإسرائيلية للمسجد الأقصى، كما نؤكد أنه يمنع تحصن المصلين المسلمين بالمسجد أو العبث بالأسلحة والمفرقعات داخل دور العبادة."
- موقع القناة 7 :مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط "تور وينسلاند": "صدمت من مشاهد العنف في الأقصى وعنف القوات الإسرائيلية، كما أدين استخدام الفلسطينيين للألعاب النارية والحجارة داخل المسجد."
- معاريف :رئيس أركان جيش العدو يقول إن "إسرائيل" مستعدة لعمليات في إيران وانه "من الجيد أن تكون الولايات المتحدة إلى جانبنا، ولكن هذا غير ضروري فنحن دولة مستقلة"

الشأن الداخلي:

- موقع القناة 7 :تم إطلاق سراح المحتجزين الـ13 الذين ضبطوا بحوزتهم تيوس متجهين بها نحو الأقصى لتقديمها قرابين في عيد الفصح.

- "مكتب غالانت": "أجرى وزير الجيش يوآف غالانت تقييماً خاصاً للوضع الأمني مع رئيس الأركان اللواء هرتسي هاليفي، ورئيس الشاباك رونين بار، ورئيس شعبة العمليات اللواء عوديد باسيوك، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اللواء أهارون حاليفا، ومنسق عمليات الحكومة اللواء غسان عليان وغيره من كبار المسؤولين في المنظومة الأمنية، وفي النهاية أصدر تعليماته بتعزيز التعاون العملياتي بين الأجهزة الأمنية المختلفة للسماح بحرية العبادة وفي ونفس الوقت منع المواجهات في الأقصى، وأوعز بالبقاء على جاهزية عالية لمواجهة كل الاحتمالات من كل الجهات."
- إذاعة جيش العدو": طُلب من سكان الجليل الأعلى الدخول فوراً إلى الملاجئ أمس بعد تفعيل القبة الحديدية، وفي النهاية اتضح أنه إنذار كاذب."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- "أمير بوخبوط": "غزة تصعّد جهودها لاستهداف طائرات سلاح الجو الإسرائيلي وتحاول فرض معادلة جديدة."
- "أمير بوخبوط": "لقد أدى "الإرهاب" الفلسطيني من غزة مؤخراً إلى توسيع مدى الصواريخ، آخر مرة الساعة (05:40) وصلت الصواريخ إلى منطقة أوفاكيم، إلى أي مدى ستصل في المرة القادمة؟"
- "يوآف غالانت" خلال زيارة لمنظومة قبة حديدية في الجنوب": سنشل كل من يحاول إيذاءنا وسنجبي منه ثمنا باهظا يجعله يندم على أي عمل ضد المستوطنين والجنود."
- رئيس حركة عائدون إلى جبل الهيكل": سيستمر نشاطنا رغم أنف شرطة إسرائيل ولن يردعنا أي إجراء عن عبادتنا."
- عضو الكنيست من حزب ليبرمان "عوديد فورير" يهاجم بن غفير": الحكومة التي أنت عضو فيها تتهاون منذ 3 أشهر مع إطلاق الصواريخ على المستوطنات في الجنوب، الضرر الذي أحدثتموه خلال 3 أشهر على الاقتصاد والحصانة الاجتماعية والأمن القومي غير مسبوق – أستقيل."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: المفوض العام للشرطة عن العرب: إنهم يقتلون بعضهم البعض.. هذه طبيعتهم

سياسي عربي كبير يدعو إلى إقالة شبتاي، الذي يتهم بن غفير بتسريب مضمون مكالمة هاتفية وسط نزاع على إنشاء الحرس الوطني

قال المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي في مكالمة هاتفية مع وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، التي قام الأخير بتسريبها كما بيدو للصحافة، إن القتل هو جزء من "طبيعة" و"عقلية" العرب في البلاد. وجاءت التصريحات خلال محادثة أجراها الاثنان حول الحرس الوطني الذي يسعى بن غفير إلى إنشائه، وذلك جزئيا لمحاربة معدلات الجريمة المرتفعة في المجتمع العربي.ونُقل عن بن غفير قوله في نص للمكالمة تم تسريبه للقناة 12 يوم الثلاثاء: "جريمة قتل بعد الأخرى. لقد تجاوز الأمر كل الحدود. يجب أن يكون لدينا حرس وطني قوي."

ورد شبتاي: "يا معالي الوزير، لا يمكن فعل أي شيء. إنهم يقتلون بعضهم البعض. هذه طبيعتهم. هذه عقلية العرب."

منذ أكثر من أسبوع بين بن غفير وشبتاي بشأن الحرس الوطني، حذر المفوض العام للشرطة من وضع القوة الناشئة تحت سلطة الوزير اليميني المتطرف. وقرار تسريب محتوى المحادثة الخاصة وصل بالعلاقات بينهما إلى أدنى مستوياتها كما يبدو. وأثار نشر التصريحات في الصحافة غضب مكتب شبتاي، الذي قال إن المفوض أصيب بالصدمة من أن بن غفير ومكتبه "يسجلون محادثات شخصية بين الوزير والمفوض العام. وغاضب بشدة من أن التصريحات أخرجت من السياق من محادثة تناولت أنماط السلوك في المجتمع العربي."ولم يسع بيان الشرطة إلى التراجع عن التعليقات المتعصبة المنسوبة إلى شبتاي، وبدلا من ذلك أعرب عن أسفه لما ادعى المفوض أنه اتجاه في المجتمع العربي، حيث قال البيان إن أفراده "يرفضون الكشف عن هوية القتلة، حتى عندما تكون معروفة لأقارب الضحايا."

وقال مكتب شبتاي إن قرار تسريب مكالمته مع بن غفير "يدعو إلى التشكيك في قدرة الشرطة على تقديم تقارير للوزير دون خوف من الكشف عن المصادر أو تحريف المحادثات." ولم يصدر مكتب بن غفير ردا فوريا.

ودعا أيمن عودة، الذي يرأس حزب "القائمة المشتركة" المعارض ذو الأغلبية العربية، إلى إقالة شبتاي بسبب التعليقات. كما أكد أنها غير دقيقة من الناحية الواقعية. وقال عودة في تغريدة إن "أعداد العرب الذين يُقتلون في [حوادث جنائية] في إسرائيل أكبر بسبع مرات من عدد الفلسطينيين الذين يُقتلون [في حوادث جنائية] في الضفة الغربية وغزة والأردن... هذه ليست طبيعة الفلسطينيين، هذه طبيعة المؤسسة العنصرية." وأضاف "في أي دولة أخرى، تتم إقالة مفوض عام عنصري مثل شبتاي على الفور. شبتاي، قدم استقالتك." وقال منصور عباس، رئيس حزب "القائمة العربية الموحدة"، أنه ينبغي منح شبتاي فرصة للاعتذار. أنا أتوقع من المفوض العام للشرطة التراجع عن تصريحاته البذيئة بشأن المجتمع العربي والاعتذار للجمهور العربي أو

الاستقالة من منصبه."وحض عباس أيضا "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ على التنديد بشدة بتصريحات شبتاي العنصرية."

بحسب القناة 12، تحدث عباس في وقت لاحق مع شبتاي، الذي قال أنه تم إخراج التصريحات من السياق وأنه لم تكن هناك نية للمس بالمواطنين العرب. كما أكد، وفقا للتقرير، على التزامه بمحاربة العنف في البلدات العربية، مضيفا أنه يعتبر سكان تلك البلدات شركاء في ذلك. وفي ما تبقى من المحادثة التي نشرت يوم الثلاثاء، أصر بن غفير على أنه يمكن وقف الجريمة في البلدات العربية، على الرغم من تشاؤم شبتاي. وقال بن غفير: "يجب منع قتل كل من العرب واليهود."

وقال شبتاي: "نحن نعمل في الرملة واللد... تحدثنا مع شخصيات بارزة في المجتمع العربي ونحاول تهدئة الوضع"، وهما مدينتان يسكنهما سكان عرب ويهود.

ورد بن غفير: "الكلام وحده لا يكفي. تذكر ما حدث في [أعمال الشغب في المدن المختلطة خلال] عملية 'حارس الأسوار' في مايو 2021. أنا أدرك أن الكعكة صغيرة، لكن لهذا نحتاج إلى حرس وطني. إذا أظهرت أنك جاد [في طرح المبادرة]، فيمكن أن تكون تحت سلطتك. إذا لم يكن الأمر كذلك، فسأمضي قدما، وستكون تحت سلطتي."

شهدت البلدات العربية ارتفاعا في العنف في السنوات الأخيرة، وسط تصاعد الجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة غير القانونية. ويلقي الكثيرون باللائمة على الشرطة، التي يقولون إنها تتجاهل العنف، الذي يشمل النزاعات العائلية، وحروب العصابات، والعنف ضد النساء. وبحسب منظمة "مبادرات إبراهيم" المناهضة للعنف، قُتل 43 مواطنا عربيا في حوادث عنف منذ بداية العام.

ويوم الثلاثاء، صادق المجلس الوزاري على إنشاء الحرس الوطني، الذي طالب بن غفير بأن يكون مسؤولا أمامه مباشرة. وفي وقت سابق الثلاثاء، حذر شبتاي من اقتراح الحكومة تشكيل حرس وطني يتبع مباشرة لبن غفير بدلا من خضوعه للشرطة، وقال إن الخطوة قد تؤدي إلى انهيار جهاز الشرطة إلى جانب الإضرار بأمن المواطنين.

متحدثا في مراسم أقيمت في كلية الجليل الغربي بمناسبة افتتاح معهد أبحاث جديد للأمن الشخصي، أشار شبتاي إلى أن معارضته للترتيب المقترح ليست سرا وأعاد التأكيد على أن جميع أجهزة إنفاذ القانون يجب أن تبقى تحت سقف واحد.وقال إن "إنشاء حرس وطني تابع لمكتب (بن غفير) هو خطوة غير ضرورية سيكون لها

ثمن باهظ للغاية، لدرجة الإضرار بالأمن الشخصي للمواطنين."وأضاف شبتاي أن "فصل [القوة الجديدة] عن سيطرة وقيادة الشرطة من شأنه تدمير الأمن الشخصي وإهدار الموارد وتفكيك الشرطة الإسرائيلية من الداخل، سواء على مستوى بناء القوة أو في عملها. يجب أن يكون الحرس الوطني جزءا من شرطة إسرائيل، وأن يعمل في إطار الشرطة، وأن يكون خاضعا لقادة القوات الإقليمية وفقا للتسلسل القيادي."

من المتوقع أن تضم القوة المثيرة للجدل 2000 عنصر سيكونون مسؤولين بشكل مباشر أمام الوزير اليميني المتطرف، وسيتم تكليفهم بمعالجة "الجريمة القومية والإرهاب واستعادة السلطة عند الحاجة". الجدول الزمني لتشكيل مثل هذه القوة غير واضح، إلا أنه من المحتمل أن يستغرق شهورا.و أعربت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميارا عن قلقها من تشكيل القوة يوم الأحد، وقالت للحكومة إن هناك "عائقا قانونيا" للنسخة الحالية من الاقتراح وأن الشرطة يمكنها التعامل مع التحديات التي تواجهها دون الحاجة إلى هيئة منافسة.

وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد وعد بن غفير الأسبوع الماضي بأنه سيطرح القضية للتصويت عليها في جلسة الحكومة التالية، مقابل بقاء الوزير اليميني المتطرف في الحكومة على الرغم من معارضته الشديدة لقيام نتنياهو بتجميد تشريعات الإصلاح القضائي لفسح المجال أمام حوار مع المعارضة.وذكر بيان لمجلس الوزراء إن لجنة من المختصين من الأجهزة الأمنية ووكالات الحكومة المختلفة ستناقش السلطة الممنوحة للحرس الوطني، ومن سيكون مسؤولا عنه، وستسلم استنتاجاتها في غضون تسعين يوما.

وقد حذرت مجموعة كبيرة من كبار قادة الشرطة السابقين من الخطة، من ضمنهم المفوض العام للشرطة سابقا موشيه كرادي، الذي قال إن بن غفير قد يستخدم القوة لشن "انقلاب". كما أعربت منظمات حقوق مدنية وشخصيات من المعارضة عن قلقها العميق بشأن اقتراح وضع مثل هذه القوة تحت سيطرة وزير في الحكومة، بدعوى أن من شأن ذلك تسييس عمل الشرطة وتقويض مبدأ المساواة في إنفاذ القانون

* * *

إسرائيل اليوم: التأهب في الساحة الشمالية سيستمر

بقلم ليلاخ شوفال

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

على خلفية التوتر الأمني الشاذ في شمال البلاد، وصل أمس رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع المقال بشكل غير رسمي، يوآف غالنت، الى رفع نخب في وحدة عوكتس وزيارة الى قاعدة سلاح الجو في تل نوف. ورغم التوتر بين الرجلين، نشر نتنياهو وغالنت لوسائل الاعلام صورا مشتركة، واقتبس عن غالنت قوله: يجب عرض جبهة موحدة امام الجهود للمس بنا في اماكن جديدة لم نراها في السنوات الاخيرة." وقصد الوزير غالنت في اقواله اساسا الجبهة الشمالية المعتملة، وبالطبع إيران التي هي على حد قوله مصدر كل التهديدات والتي "تطلق أذرعها الاخطبوط الى غزة، سوريا، لبنان بل والضفة وتحاول حتى ان تجند لها مواطنين من داخل اراضي إسرائيل".

الجرأة الإيرانية

في جهاز الامن قلقون جدا في الفترة الاخيرة من الجرأة الايرانية التي تراكم ثقة بالنفس، ضمن امور اخرى على خلفية هبوط مستوى التدخل الامريكي فيما يجري في الشرق الاوسط وفي ضوء التوتر بين واشنطن والقدس.

تعبير عن الجرأة كان يمكن أن نراها اول أمس مع تسلل طائرة ايرانية مسيرة من سوريا الى اسرائيل. في الجيش الاسرائيلي أكدوا أنه من التحقيق الاولي تبين أن الطائرة التي اسقطت هي أغلب الظن ايرانية، واسقاطها تم بواسطة قتال الكتروني رغم أنه أطلقت نحوها طائرات ومروحيات قتالية. ان إطلاق الطائرة غير المأهولة من الجبهة السورية تم بعد وقت قصير من الانباء التي عزت للجيش الاسرائيلي سلسلة من الهجمات الاستثنائية في سوريا، ثلاثة منها في غضون أربعة ايام فقط. تناول نتنياهو هذا في اقواله حين أكد بنصف فم الهجمات المنسوبة لإسرائيل: "في اليوم الاخير قاتلت قواتنا في قلب نابلس، اعترضنا مُسيرتين وأنتم تعرفون جيدا أننا في الايام الاخيرة نعمل وراء حدودنا ضد انظمة تدعم الارهاب وتتآمر على ابادتنا."

نتنياهو يسعى إلى التوافق

على خلفية هذه التطورات فان التأهب في الساحة الشمالية من شأنه أن يبقى عاليا في الايام القريبة القادمة ايضا. في الجيش يستعدون لإمكانية تحاول فيها إيران تحدي اسرائيل، بالذات وهي تعيش في ازمة داخلية عميقة.

تناول نتنياهو هذا ايضا حين قال: "مهم لنا أن نقول لأعدائنا الا يخطئوا في فهمنا. فلا يهم ما يكون الجدال الداخلي، نحن سنقاتلهم في حدود البلاد وخلفها ايضا بكل القوة اللازمة لأجل الدفاع عن أنفسنا بقوانا أنفسنا."

كما تطرق نتنياهو في زيارته الى تغيير الاتجاه في سلاح الجو وبموجبه لن يسمح الجيش للطيارين ان يختاروا الا يأتوا الى التدريب وان كانوا سيأتون الى النشاطات العملياتية: "أؤمن بان هذا الجدال، بالنية الطيبة

وبالحوار الحقيقي يمكن الوصول الى توافق واسع وأنا اسعى الى ذلك. تصريح قائد سلاح الجو أمس كان هاما. كان واضحا وهو حازم ليس فقط بالنسبة لسلاح الجو بل ولكل اجزاء الجيش الاسرائيلي."

التوتر في شمال البلاد سيتواصل في الايام القريبة القادمة ايضا، لكن في اسرائيل قلقون ايضا من تصعيد محلي. أمس اسقطت طائرة عسكرية مُسيرة فوق قطاع غزة، وفي الجيش يستعدون لإمكانية استمرار العمليات في الضفة الغربية ايضا التي توجد في ميل تصعيد في السنة الاخيرة.

* * *

هآرتس: الجَسر بين العقرب والضفدع

بقلم تسيفي برئيل

على مائدة عيد الفصح يوجد عرض مغر وهو الجسر بين المستشارة القانونية للحكومة والمتهم رقم واحد. بداية العملية ستكون الاتفاق على تقليص إطار عرض الأدلة وعدد الشهود وطريقة الاستماع إليهم. نتيجته، إذا نجح، ستكون صفقة ادعاء مع المتهم.

من يؤيدون عملية الجسر يتمسكون بادعاءات يجب عدم الاستخفاف فيها، الدولة والجمهور دفعوا ثمنا باهظا في السابق بسبب الهستيريا التي تسببت بها محاكمة نتنياهو والاضرار إذا استمرت يمكن أن تكون كارثية. الشرخ في الشعب يهدد بالتدهور الى حرب اهلية، بالأساس المحاكمة ستستمر لسنوات وفي النهاية ماذا سنستفيد. يبدو أن هذه مقاربة تجارية معقولة، تقترح التقليل من الخسائر من اجل وقف تدهور مطلق سيأتي بالتأكيد عندما سيتم استكمال تشريع الجريمة التي بادر اليها المتهم، وخطط لها وبدأ بتنفيذها. أي أن المعادلة تستند الى افتراض أن وقف المحاكمة سيوقف التشريع.

لكن هذا الافتراض لا يوجد له أي اساس. تتذكرون الضفدع التي تفاجأت من لدغة العقرب الذي نقلته في النهر. المعادلة التي تريد الاستناد اليها صفقة الادعاء هي معيار مقابل معيار، عدم سن قوانين مقابل عدم المحاكمة – منذ زمن هذا لم يعد ذي صلة، وليس فقط، لأن نتنياهو اثبت بأن الاتفاقات معه لا تساوي الورق الذي كتبت عليه (مثل اتفاق تضارب المصالح).

نتنياهو يطمح الى استخدام الانقلاب كورشة عمل من اجل بناء علم اجتماع اسرائيلي جديد. بالنسبة له هذا استهدف أن يعادل قوة المضطهدين على الارض مع قوة النخب التي احتلت الدولة وسيطرت على مؤسساتها. ولكن "اسرائيل الثانية"، اداة عمل نتنياهو، تفوقت على خالقها. فهي تطالب الآن بتعويض عن عشرات السنين من القمع والاضطهاد. نتنياهو لن يرغب أبدا في منع البائسين من الحصول على ما يستحقونه، بشكل خاص بعد أن بدأوا يتذوقون طعم الانتصار. هل يستطيع ذلك؟

لفين وروتمان، سموتريتش وبن غفير، يائير نتنياهو وأمه السلطانة، قاموا بسحب البساط من تحت اقدام المتهم، الذي بالإجمال اراد العودة بسلام الى البيت من المحكمة. هم اخذوا منه في السابق حق اتخاذ القرار، مع محاكمة أو بدونها. لا تهمهم الاضرار الاقتصادية. هم على استعداد لسرقة ميزانيات من الرفاه والتعليم لتمويل مليشيات مسلحة. نصف الشعب يعتبرونه عصابات فوضوية – ارهابية، وهم آخذون في استكمال المتراس الذي سينقضون منه على قلعة المحكمة العليا.

هم بالمناسبة لا يمثلون أمام المحاكمة، هم ليسوا بحاجة الى صفقة مع جهاز القضاء، وهم يمكنهم تجاهل أي اعتبار شخصي، وهؤلاء لن يشترونهم بثمن بخس قانوني، الذي هو حتى غير مخصص لهم. من يخربون الديمقراطية لن يكونوا ملزمين بأي عملية جسر أو صفقة ادعاء أو تنازل. بالعكس، من ناحيتهم ربما باستثناء يائير وسارة يقولون ليسجن نتنياهو ويختفي من مسار اقلاعهم. هو الحلقة الضعيفة التي تعرض الانقلاب للخطر.

نتنياهو لا يستطيع الموافقة على وقف التشريع، لأنه مقابل المعارضة، حركة الاحتجاج وكل الجمهور الذين يحسبون تقليل الخسائر، هو بحاجة الى صفقة ادعاء من اجل مواصلة شغل منصب رئيس الحكومة بعد أن انتخبه ملايين الاشخاص. ولكن من اجل ذلك هو بحاجة الى دعم الاركان الاساسية للانقلاب، وملتزم بسلامة وصحة الائتلاف. هو يعرف جيدا أن صفقة الادعاء الحقيقية يجب أن يوقع عليها مع شركائه قبل أن يستطيع عرض رده على المستشارة القانونية، وهؤلاء يصعب عليه تجاوزهم وخداعهم، بإعادة صياغة للإعلان من التسعينيات لوقف الايدز، يجدر تحذير من يؤيدون عملية الجسر مع نتنياهو ومع المستشارة القانونية: "في كل مرة تقومون بعملية جسر مع نتنياهو أنتم تقومون بعملية الجسر مع ابنه ومع زوجته ومع روتمان ومع بن غفير ومع سموتريتش". هذا هو جوهر المرض. الجسر أو صفقة الادعاء ستعطي نتنياهو رخصة غير محدودة لتنفيذ مأربه.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: "على شفا الدماروالهلاك لا أقل": مُجتمع منقسم.. ما الذي سيتغيرفي هذا العيد؟

بقلم العميد (احتياط) مئيرالران

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

يواجه كيان العدو في "عيد الفصح" هذا العام، سلسلة من الأحداث المروعة والدرامية والخطيرة بشكل غير مسبوق، نقف جميعاً معاً عند مفترق طرق تاريخي: هل سنجتازه في الطريق للتعافي والنمو؟ أم سنقع في

الهاوية المحفورة وننهار داخلها كمجتمع فاعل؟نحن في خضم صدمة "وطنية"، نحن أنفسنا تسببنا في هذه الكارثة، ليس لدينا أي شخص آخر نلومه على هذا.

سنوات من المؤشرات الخطيرة من انقسام وتحزب وحقد وكراهية غير مبررة، مع تجاهل ما يحدث بيننا، دون اهتمام واستجابة يمنحان الحصانة والقوة، أوصلتنا إلى موقف حاد للغاية على شفا الدمار والهلاك لا أقل. والمهلة التي أعلنها "رئيس الوزراء نتنياهو" مهمة جاءت في وقتها، ويجب تهنئته على هذا القرار الشجاع، فالمفاوضات بين الأطراف المتنازعة برعاية "الرئيس هرتسوغ" هي الخطوة الصحيحة الآن، ومن المهم أن يستثمر ممثلو المعسكرين كل النوايا الحسنة التي يمكن حشدها الآن، من أجل إجراء محادثات صادقة، دون شروط مسبقة، **مع فهم أمرين رئيسيين:**

- **الأول :**أنه لا مفر من إيجاد صيغة متفق عليها، حتى لو استغرق ذلك بعض الوقت، وأن أي شيء آخر يعني تدمير كل ما تم بناؤه هنا في أكثر من 100 عام من تحقيق حلم الصهيونية بالدولة اليهودية الديمقراطية.
- **الثاني :**على جدول الفرص، هناك فرصة ذهبية لإقامة نظام متجدد للنظام الحكومي بأكمله، بطريقة متوازنة، تضمن الحكومة الديمقراطية وحقوق الأفراد والطبقات الضعيفة.

أعتقد أن النتيجة الثانية ممكنة، على الرغم من العداء والاختلافات الحقيقية العميقة بيننا.

أي احتمال آخر يعني الدمار والخراب، ومن المشكوك فيه أن نتمكن من التعافي منه، وهذا في أيدينا وفي أيدي القادة الذين انتخبناهم، يجب أن يعطوا الوقت لهذا، دون ضغوط، ونأمل أن يتحكم العقل في أفعالهم.

الساحة الإيرانية: ما الذي سيتغير؟

باحثو برنامج إيران في المعهد "سيما شين" والدكتور "راز تسيميت" يكتبون: "في العام الماضي، حدثت ثلاثة تغييرات في إيران، اندلاع احتجاجات الشباب، وانهيار المحادثات بشأن العودة المحتملة للاتفاق النووي، والارتقاء بالعلاقات العسكرية مع روسيا على خلفية الحرب في أوكرانيا، وعلى الصعيد الداخلي، أدى مقتل الشابة الإيرانية مهسا أميني أثناء اعتقالها من قبل "شرطة الآداب" إلى أخطر موجة احتجاج تواجه الجمهورية الإسلامية منذ ثورة 1979.

في المجال النووي، انهارت المحادثات بين إيران والقوى الغربية حول العودة للاتفاق النووي، وفي غياب اتفاق تقدمت إيران نحو العتبة النووية العسكرية، بما في ذلك قدرتها المثبتة على تخصيب اليورانيوم إلى مستوى 84%، لأول مرة إذا أرادت ذلك يمكنها تحقيق اختراق للأسلحة النووية في فترة زمنية قصيرة.

على الصعيد الدولي، وفي خطوة غير مسبوقة، وقفت إيران إلى جانب روسيا في حربها في أوكرانيا، من خلال إمدادها بطائرات

بدون طيار وخبراء، وفي المقابل أتيحت لها فرصاً جديدة للحصول أسلحة متطورة (مقاتلات وأنظمة دفاع جوي) وتحسين معين لوضعها الاقتصادي.

إذاً ما الذي سيتغير العام المقبل؟

بالرغم من تراجع الاحتجاجات، فإن فشل النظام في توفير حل لمحنة المواطنين وتطلعات الشباب المستمرة للحريات السياسية والمدنية سيستمر في تأجيج المزيد من موجات الاحتجاج، حيث تحمل الأزمة الاقتصادية المستمرة واحتدام الساحة السياسية قبيل الانتخابات النيابية المرتقبة في أوائل عام 2024، احتمالية تصعيد متجدد في الخلافات بين النظام والمواطنين. وفي ضوء استقرار **إيران** على العتبة النووية وانهيار المحادثات النووية، يتزايد خطر القرار الإيراني باتخاذ إجراءات تحدٍ إضافية، من بينها تخصيب اليورانيوم إلى المستوى العسكري (أكثر من 90%)، والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي ظل ظروف معينة حتى حدوث اختراق للأسلحة النووية.كل هذا يثير احتمال اندلاع صراع عسكري بين "إسرائيل" وإيران.

الساحة الفلسطينية: ما الذي سيتغير؟

أربعة أسئلة يصعب الإجابة عليها تميز "عيد الفصح" الذي يصادف شهر رمضان هذا العام، **هل بشارة العيد هي استمرار سيطرة الإرهاب والعنف والخلافات؟ أم أن هناك أمل في تغيير الاتجاه؟**

ما الذي سيتغير في سياسة "الحكومة الإسرائيلية"؟ هل ستنجح العناصر المتطرفة في "حكومة نتنياهو" بتطبيق أيديولوجيتها لمحو أي إمكانية لتسوية مستقبلية بين "إسرائيل" وكيان فلسطيني، والقضاء على التطلعات الوطنية للفلسطينيين، وتهيئة شروط ضم منطقة (ج) في الضفة الغربية إلى "دولة إسرائيل"؟ إذا نجحوا، ما هي العواقب على رؤية "دولة إسرائيل" يهودية، ديمقراطية، آمنة ومزدهرة وعلى وضعها الإقليمي والدولي؟

ما الذي سيتغير في تصاعد العنف في الضفة الغربية؟

منذ بداية عام 2023، قُتل 11 مستوطناً واستشهد ما يقرب من 90 فلسطينياً، لماذا تفشل المنظومة الأمنية في قمع الإرهاب وبالذات الشباب الفلسطيني المستعد لمواجهة قواتنا وتنفيذ الهجمات؟ ما هي عواقب الفراغ الحكومي للسلطة الفلسطينية على مستقبلها وقدرتها على العمل بفعالية عندما تفقد شرعيتها في نظر الجمهور الفلسطيني الذي فقد الثقة في الوقت نفسه بالتسوية السياسية ويزداد دعمها للمقاومة المسلحة.

ما الذي سيتغير في نظرة **حماس**؟ هل ستستمر **حماس** في التربع على عرش التحريض على تنفيذ عمليات في الضفة الغربية والقدس، وتقديم نفسها على أنها "حامي الأقصى"، مع الحفاظ على الهدوء الأمني في قطاع غزة (للسماح باستمرار إعادة اعمار القطاع، وخروج العمال إلى العمل في الداخل ومراكمة قوتها العسكرية أيضاً)، متى وما الذي سيجعلها تشعل جبهة قطاع غزة؟

ما الذي سيتغير في التنسيق الأمني – السياسي مع السلطة الفلسطينية؟ هل سيجتاز عيد الفصح ورمضان بدون أعمال شغب عنيفة في المسجد الأقصى، بالتنسيق الوثيق بين الوقف الأردني في المسجد الأقصى و"الشرطة الإسرائيلية"؟ هل يستمر الحوار الأمني الذي جرى عشية شهر رمضان في العقبة. الأردن وشرم الشيخ. مصر ويتسع بضغط من الولايات المتحدة ومصر والأردن؟ وهل يبشر بتعزيز العوامل المقيدة على العوامل المتفجرة.

* * *

معهد السياسات واستراتيجية IPS: الحرس الوطني: يقوض صورة "إسرائيل" الرسمية

كانت إحدى استنتاجات العدو الرئيسية المستخلصة من التصعيد في (مايو 2021) هي الحاجة إلى تعزيز الأمن الداخلي في "إسرائيل" في مجموعة متنوعة من الجوانب، مثل القدرة العملياتية، ومفاهيم التشغيل، وعدد القوات المخصصة لتلك المهمة.وذلك في أعقاب الاشتباكات الواسعة التي اندلعت في ذلك الوقت قبل عامين في المدن المختلطة والبلدات العربية في الداخل، والتي رافقتها احتكاكات عنيفة بين فلسطيني 48 واليهود وقوات الأمن، حيث تم تقديم اقتراح إنشاء هيئة تتكفل بالتعامل مع التحديات المماثلة، وخاصة في حالات الطوارئ. ففي الأسابيع الأخيرة، تسارعت المناقشات بشأن إنشاء الحرس الوطني، الذي من المفترض أن يعالج الفجوة الاستراتيجية التي ظهرت في عام 2021.ومع ذلك فإن الترويج للفكرة لم يتم على أساس خطة عمل منظمة ومفصلة، ولكن على أساس الظروف السياسية، وعلى رأسها وعد رئيس الوزراء لوزير الأمن القومي بأن إنشاء الحرس الوطني سيتم الدفع به في مقابل الحفاظ على بقاء الحكومة، وذلك بعد قرار نتنياهو تعليق خطة التعديلات القضائية. وتثير الطريقة التي يتم بها الترويج للفكرة خطاباً عاماً حاداً في ضوء

الاعتراف بأن هذه خطوة تهدف – جزئياً أو في معظمها – إلى خدمة احتياجات سياسية، وأن هذه الهيئة التي ستقام قد تكون لها علاقات وثيقة مع كيان سياسي أو حتى التبعية المباشرة له.

إن القرار الأكثر غموضاً حتى الآن، يمكن أن يؤدي إلى تقويض الافتراضات الأساسية التي قامت على أساسها "إسرائيل" والتي مكنت من الحفاظ على الاستقرار الداخلي في البلاد وإدارة العلاقات السليمة بين المستوى السياسي والأمني، في هذا الإطار، تتضح الأسئلة المتعلقة بخضوع الحرس الوطني بالإضافة إلى تكوينه المتوقع (ليس من الواضح ما إذا كان هذا الجهاز سيعتمد على الوحدات العاملة حالياً كجزء من حرس الحدود أو نظام الاحتياط أو قوات ستقام من جديد)، وما إذا كان هناك تبعية ولو جزئياً أو رمزياً لتلك الهيئة لكيان سياسي، وعلى وجه الخصوص وزير الأمن القومي، لاسيما إذا تم إدخال إجراءات خاصة في كل ما يتعلق بالتجنيد، وتحديد المهام، وأنماط العمل وقيادة تلك الوحدة – ستكون هذه سابقة سلبية.

ليس عليك الذهاب بعيداً لفحص الأمثلة التي يجب أن تكون بمثابة أضواء تحذير في سياق الحرس الوطني، فالشرق الأوسط مليء بأجهزة أمنية ولاؤها الأساسي للكيانات السياسية – للنظام أو الحاكم – والتي غالباً ما تكون منفصلة عن الجيوش الرسمية في تلك الدول، ومعظمها يرتدي لوناً أيديولوجياً مشابهاً للون الحكومة، مثل هؤلاء على سبيل المثال، الحرس الجمهوري في سوريا (والعراق في الماضي)، وكذلك الحرس الثوري في إيران، تم تجنب سوابق مماثلة في إسرائيل بعد قرار بن غوريون التاريخي في عام 1948 بحل كل الحركات السرية ودمجها في الجيش الإسرائيلي.

هناك صلة أو تشابه بين فكرة تبعية الحرس الوطني لوزير الأمن الوطني والقرار الذي تم اتخاذه مؤخرا بشأن تقسيم صلاحيات وحدة من سيق العمليات الحكومية في الأراضي الفلسطينية و بين وزير الجيش والوزير سموتريتش، في كلتا الحالتين فإن الأمر يتعلق بزعزعة وحدة القيادة في الأجهزة الأمنية، وهي خطوة تثير البلبلة في الأنظمة التي يقوم وجودها على سلطة واحدة واضحة. علاوة على ذلك، ترافقت التحركات السابقة مع تدخل غير مسبوق لكيانات سياسية في إدارة تلك الجهات، إذا لم يكن ذلك كافياً، ففي كلتا الحالتين، اقتصرت خبرة الوزراء الذين يروجون للتغييرات على صفر خبرة في القضايا الأمنية، وهو الأمر الذي برز في سلسلة من التصريحات والإجراءات التي اتخذها الاثنان.

التلميحات التي تم طرحها والتي وفقا لها، سيركز الحرس الوطني بالإضافة إلى التعامل مع أزمات شبيهة بتلك التي حدثت في التصعيد عام 2021، أيضاً على استئصال الجريمة والعنف في المجتمع العربي وضعف الحكم الواضح فيه، تزيد من علامات الاستفهام بخصوص طبيعة تلك الهيئة. لا جدال في أن تآكل او تراجع سلطة

الكيان في العديد من مراكز المجتمع العربي وخاصة بين السكان البدو في الجنوب يشكل تحدياً استراتيجياً يتطلب استجابة سريعة، ومع ذلك، فإن إنشاء هيئة يكون هدفها المميز هو إنفاذ القوانين ضد قطاع معين – على ما يبدو مع درجة محدودة من الحوار والتعاون مع المجتمع العربي – يحمل إمكانية زيادة التوترات بينه وبين الكيان بدلاً من تقليلها.

مشكلة أخرى تتجسد في حقيقة أن الجهد المبذول لتأسيس الحرس الوطني لا يترافق مع عمل الطاقم المتعمق المطلوب في خطوة استراتيجية من هذا النوع، يتطلب القرار في هذا الشأن اقتطاعات من ميزانيات عدد من الوزارات قد تصل إلى 1.5٪ (حسب الخطة تقدر تكلفة إنشاء الحرس الوطني بنحو مليار شيكل)؛ وهي تنفذ بينما الشرطة نفسها في أزمة عميقة بسبب التوتر الشديد بين قيادتها ووزير الأمن الوطني، إلى جانب فجوات خطيرة من حيث القوى البشرية وظروف الخدمة (مشاكل حذر منها مدير عام الشرطة في المرجع الذي صاغه فيما يتعلق بإنشاء الحرس الوطني)؛ وتثير الخطوة برمتها أيضاً قلق السلطات الدولية، وعلى رأسها الحكومة الأمريكية، التي توترت علاقاتها مع الحكومة "الإسرائيلية" أيضاً بسبب تعزيز التعديلات القضائية والتصريحات القاسية التي أطلقها وزراء الحكومة في السياق الفلسطيني.

عند تشكيل شكل أو صورة الحرس الوطني، يوصى بأن يتعلم قادة الدولة من تاريخ "إسرائيل" ومن الاتجاهات العميقة في المجتمع "الإسرائيلي"، أولاً، يجب ألا يكون هناك خضوع مباشر ولو طفيف أو رمزي لوحدة أمنية لكيان سياسي، ولكن للمستوى الأمني، وفي حالة الحرس الوطني – لمدير عام الشرطة.

ثانياً، من الضروري أن تكون مرحلة التأسيس مصحوبة بحوار معمق مع ممثلي المجتمع العربي، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في قبول الحرس الوطني والتعاون معه، وفي المستقبل البعيد ربما حتى من أجل اندماج المواطنين العرب فيه كجزء من تشكيل أكثر صحة للعلاقات بين المجتمع والشرطة. والدفع إلى تشكيل الحرس الوطني وفق المخطط الذي يبدو أنه المفضل لدى الوزير بن غفير، أي تحت التبعية المباشرة له، يُتوقع أن يساهم في تعميق الصدع الحاد في المجتمع "الإسرائيلي" ؛ وزيادة الفوضى والارتباك بين الأجهزة الأمنية (الذي ازداد عمقا بعد قضية إقالة وزير الجيش)؛ ومثلما ذكرنا، قد نشتد الإنتقادات الخارجية على "إسرائيل" على أساس أن نموذج نظام الحكم فيها يتغير نحو الأسوأ، من دون الحفاظ على المبادئ التي تم تفصيلها، قد تجد "إسرائيل" نفسها قريبة بشكل خطير من النماذج السائدة في الأنظمة التي انهارت فيها الديمقراطية أو لم تكن موجودة فيها على الإطلاق.

* * *

معهد السياسات واستراتيجية IPS: العلاقات الإسرائيلية الأمريكية": أزمة ثقة

بقلم د. شاي هارتسفي

إن كلمات الرئيس الأمريكي "جو بايدن" القاطعة بأن رئيس وزراء العدو لن تتم دعوته قريباً لزيارة واشنطن يعبر عن تصادم

القيم وتصعيد في رسائل التحذير من قبل الإدارة الأمريكية.

هذا فيما يتعلق بالعواقب المحتملة لتعزيز التغييرات المتطرفة في النظام القضائي والإجراءات ضد الفلسطينيين على العلاقات الثنائية، وسبب ذلك، القلق المتزايد في واشنطن من أن سياسة الحكومة يمكن أن تؤدي إلى تقويض القيم الديمقراطية المشتركة بين "البلدين"، وإلى تغيير في صورة الكيان والإضرار بالعلاقة مع الفلسطينيين إلى درجة تصعيد واسع.

في الواقع، بعث "بايدن" لـ "نتنياهو" برسالة واضحة غير قابلة للتأويل، مفادها أنه سئم من التلاعب في الكلمات الذي يقوم به رئيس الوزراء "نتنياهو"، وأنه يعتبره مسؤولاً شخصياً عن الوضع الذي تعيشه "إسرائيل."

هناك أشياء أكثر قسوة يمكن رؤيتها أيضاً في سلسلة منشورات الصحفي "توماس فريدمان" في صحيفة نيويورك تايمز، والتي اتهم فيها "نتنياهو" بالمسؤولية عن الوضع.

في مقال نشره تحت عنوان "لا يمكن الوثوق بنتنياهو"، ادعى أن نتنياهو أصبح "لاعباً غير عقلاني"، يُعرض للخطر مصالح وقيم ليس فقط "إسرائيل" ولكن أيضاً الولايات المتحدة نفسها، حتى أن "فريدمان" ذهب إلى حد بعيد، وقال بأن على الولايات المتحدة ضمان عدم استخدام "نتنياهو" للأسلحة الأمريكية للبدء أي نوع من الحرب مع إيران أو حزب الله، دون الدعم الكامل والمستقل من القيادة العليا لـ "الجيش الإسرائيلي."

مرت "العلاقات الإسرائيلية الأمريكية" بعدد من الأزمات العميقة في العقود الماضية، على سبيل المثال، أزمة الصفقة النووية مع إدارة أوباما، وأزمة الضمانات مع إدارة بوش، وأزمة الجاسوس بولارد، وأكثر من ذلك.

ومع ذلك، على عكس الأزمات السابقة التي اندلعت حول قضايا سياسة وأمنية، هذه المرة الأزمة هي حول قضايا القيم داخل "إسرائيل"، والتي تشكل أساس التحالف الاستراتيجي بين "الدولتين" على مدى العقود السبعة الماضية، ومن هنا تأتي خطورتها الكبيرة.

وهذا أكثر أهمية في ضوء التغيير في الرأي العام في الولايات المتحدة تجاه "إسرائيل" والاختلافات الحادة بين الأحزاب، وهكذا، في استطلاع جديد نشره معهد "غالوب"، يبدو أن نسبة الديموقراطيين الذين يشعرون

بالتعاطف مع "إسرائيل" هو تقريباً نفس أولئك الذين يتعاطفون مع الفلسطينيين – 40% مقابل 38% (فجوة 2% مقارنة بـ 35% قبل حوالي عقد من الزمن).

77%من الجمهوريين يتعاطفون مع "إسرائيل"، مقارنة مع فقط 13% يتعاطفون مع الفلسطينيين.

وبالمثل، يظهر دعم أوسع للفلسطينيين بين الشباب أكثر من الكبار، في ضوء الانتقادات المتزايدة لإدارة بايدن حول سلوك "حكومة نتنياهو"، من المحتمل أن تتزايد الخلافات بين الحزبين فيما يتعلق بـ"إسرائيل"، كدليل على ذلك، يمكنك أن ترى الانتقادات التي أطلقها مسؤولون جمهوريون بخصوص كلام الرئيس بأن "نتنياهو" لن تتم دعوته لزيارته قريباً.

وهكذا انتقدت السفيرة السابقة لدى الأمم المتحدة "نيكي هايلي" التي أعلنت ترشحها لرئاسة الولايات المتحدة، الرئيس "بايدن" لتدخله في "الشؤون الإسرائيلية" الداخلية، في ضوء ذلك، يجب على "الحكومة الإسرائيلية" أن تحرص على ألا تُصبح نقطة خلاف بين الأحزاب قبل تحريك الحملة الانتخابية الرئاسية، مما قد يزيد من تشدد سياسة الديمقراطيين تجاهها.

الولايات المتحدة كركيزة استراتيجية

تُعتبر الولايات المتحدة ركيزة أساسية للأمن القومي "إسرائيل"، وقدرتها على الصمود، ولا يوجد بديل عن التحالف الاستراتيجي بين "الدولتين"، وينعكس هذا في المساعدات العسكرية التي تصل إلى 3.8 مليارات دولار سنوياً، وفي الالتزام بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي لـ"إسرائيل" في الشرق الأوسط.

والمساعدة المكثفة لتطوير أنظمة الدفاع الأكثر تقدماً التي تمتلكها "إسرائيل" حالياً، والشراكة في تطوير أنظمة دفاع مستقبلية باستخدام أسلحة الليزر؛ وتوريد الطائرات المقاتلة وأنظمة الأسلحة الأكثر تقدماً في العالم؛ والتعاون الاستخباراتي، وتوريد منتظم لقطع الغيار، والتعاون مع القيادة المركزية للجيش الأمريكي (Centcom)، والذي تم في إطاره، إجراء المناورة المتعددة الأسلحة واسعة النطاق في بداية العام "الوني بازلت"، وأكثر من ذلك.

كل ذلك إلى جانب منح مظلة سياسية ودعم واسع لـ"إسرائيل" في المؤسسات الدولية في الروتين وفي أوقات الحرب، والتصويت ضد قرارات الإدانة ضدها في مجلس الأمن والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي الواسع.

يشكل هذا التعاون وغيره دعامة مركزية لصورة القوة و"الردع الإسرائيلي"، علاوة على ذلك، فإن العلاقة الخاصة تشكل جانب أساسي لوقف التقدم الإيراني في المشروع النووي، كما انعكس ذلك مؤخراً في كلمات رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال "ميلي" بأن إيران ستكون قادرة على إنتاج مواد انشطارية لصنع سلاح نووي في أقل من أسبوعين، وسيستغرق إنتاج سلاح نووي لديها بضعة أشهر.

علاوة على ذلك، فإن التعاون العميق ضروري أيضاً لتعميق العلاقات الأمنية مع دول الخليج، وتعزيز التطبيع مع المملكة العربية السعودية ودول أخرى في المنطقة، هذا لا سيما في وقت تعمل فيه إيران بقوة لإعادة علاقاتها مع هذه الدول.

الطرد المشروط الذي تلقاه "نتنياهو" هو تحذير استراتيجي لـ "إسرائيل"، إن تقويض الأسس التي يقوم عليها التحالف بين "الدولتين" سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالقوة الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية لـ "إسرائيل"، معنى كلام الرئيس "بايدن"، هو أنه في مرحلة ما ستتحول تحذيرات الإدارة أيضاً إلى إجراءات رد فعلية وحقيقية.

ويمكن أن يتجلى ذلك في إلحاق ضرر حقيقي بالعلاقة الحميمة على مستوى القيادة، وفي تراجع دعم الإدارة الواسع لمواقف "إسرائيل"، وفي إلحاق الضرر بصورة "القوة الإسرائيلية" والاستعداد للدفاع عنها في المحافل الدولية.

في الواقع، إذا فشل "نتنياهو" في "الإيفاء بما يتطلب منه في واشنطن من وقف التغييرات المتطرفة في النظام القضائي، فقد تتدهور العلاقات مع "إسرائيل"، وتصبح شبيهة بعلاقات الإدارة مع المملكة العربية السعودية، – علاقات شديدة البرودة على المستوى القيادي- إلى جانب علاقات عميقة جداً في المجالات الأمنية والعسكرية.

لم يفت الأوان لتغيير الاتجاه

وصلت العلاقة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة وأزمة الثقة الحادة بين الرئيس "بايدن" و"نتنياهو"، إلى مفترق طرق اتخاذ القرارات، في الواقع، يجب على "نتنياهو" الاختيار بين بديلين استراتيجيين رئيسيين: وقف الانقلاب وإعادة العلاقات بما يسمح له بتعميق التعاون الاستراتيجي والدفع نحو الوقوف في وجه إيران، واستعادة صورة "القوة الإسرائيلية"، وذلك مقابل التعزيز المستمر للتغييرات المتطرفة في النظام القضائي، وتفاقم الخلاف مع الإدارة، بطريقة تؤدي إلى إلحاق ضرر بالغ الخطورة بالقوة الاستراتيجية لـ "إسرائيل" يلعب في أيدي أعدائنا وخصومنا في المنطقة.

أمام الفلسطينيين، فعلى "رئيس الوزراء نتنياهو" أن يتجنب اتخاذ خطوات يمكن تصويرها على أنها تمهيد للضم وتغيير الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم عمليات انهيار السلطة الفلسطينية، وقد تؤدي هذه الخطوات إلى تصعيد أمني واسع يشمل حماس وربما الفلسطينيين في الداخل أيضاً.

وسيعني هذا تورطا أكثر لـ "إسرائيل"، الأمر الذي سيجر قوات كبيرة من "الجيش الإسرائيلي"؛ ويزيد من تفاقم العلاقات المتوترة بالفعل مع الولايات المتحدة وأوروبا، ويقوض نظام العلاقات الخاص مع الدول العربية، ويزيد من حدة التهديدات القانونية على الساحة الدولية.

* * *

إسرائيل اليوم: إنذار استخباري: الردع أمام أعداء "إسرائيل" تآكل

تدهور الوضع الاستراتيجي "لإسرائيل" في الأشهر الأخيرة، هذا ما حذر منه قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات لدى العدو، تم إرسال هذا التحذير غير المعتاد مؤخرًا في وثائق رسمية إلى كبار مسؤولي الجيش "الإسرائيلي" والنخبة السياسية والأمنية، برئاسة رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو"، ووزير الجيش "يوآف غالانت"، ورئيس مجلس الأمن القومي "تساحي هنغبي".

هذا التحذير يأتي بعد التحذير الحاد الذي أطلقه "غالانت" الأسبوع الماضي وأدى إلى إقالته، التي تراجع عنها نتنياهو في هذه المرحلة.

وبحسب صحيفة "إسرائيل اليوم"، يشرح قسم الأبحاث التراجع الخطير في وضع "إسرائيل" الاستراتيجي وينسبه لعدة أسباب، الرئيسي من بينها هو الضعف الذي يراه أعداء "إسرائيل" كنتيجة للشرخ الداخلي بسبب خطة التعديلات القضائية، ويجد هذا تعبيره في كل واحد من عناصر المحور المعادي "لإسرائيل" والذي تترأسه إيران.

والدليل على ذلك هو سلسلة اللقاءات التي عقدها في الأسابيع الأخيرة حسن نصر الله مع كبار رجالات حماس والجهاد الاسلامي، بهدف تنسيق المواقف، كما أن مسؤولين إيرانيين يجرون اتصالات مشابهة، ومن ذلك العملية التي نفذت قبل نحو أسبوعين من لبنان بإيحاء من حزب الله في اغلب الظن، وكذا في الجهود المتزايدة لتنفيذ العمليات من الضفة، والتي تعتبرها كل الجهات في المحور كنقطة أرخميدس من شأنها أن تشعل المنطقة كلها.

المستفيد من الوضع هي إيران

سبب آخر للتراجع الاستراتيجي "لإسرائيل" هو البعد بينها وبين الولايات المتحدة، إيران هي المستفيدة الأساس من ذلك لأنها تعتقد أن "إسرائيل" لا يمكنها أن تخوض معركة ضدها أو تهاجم مشروعها النووي دون دعم أمريكي.

السلطة الفلسطينية أيضا، يشجعها هذا البعد بين الجهتين، وهي تأمل بأن تستعين به أساسًا في محافل دولية مختلفة، من اللجان في الأمم المتحدة وحتى المحكمة الدولية في لاهاي.

بالتوازي، فإن هذا الابتعاد يثير قلقًا لدى أصدقاء "إسرائيل"، أساسا في الخليج ولكن أيضا في مصر، وفي الأردن وفي دول أخرى، فإن كانوا في الماضي قد اقتربوا من "إسرائيل" فذلك بسبب العلاقة الوثيقة بواشنطن، وفهمهم بأن "إسرائيل" بوابة إلى كل اتفاق مع الولايات المتحدة، فتكون النتيجة الفورية للابتعاد الاسرائيلي – الأمريكي هي تقرب أصدقاء "إسرائيل" في المنطقة من إيران، وقد وجد هذا تعبيره في استئناف علاقات إيران مع السعودية والبحرين، وأيضا في الاستقبال الحار الذي كان بانتظار وزير الخارجية الإيراني في القاهرة مؤخرا.

التخوف من تفاقم الوضع:

المعنى الفوري للأمور هو تآكل في الردع "الإسرائيلي"، واستمرار ذلك في قوتها السياسية – الأمنية في الساحة الإقليمية والدولية، والتخوف هو أن يتعمق هذا التراجع الاستراتيجي أكثر فأكثر، على خلفية السياقات المتسارعة في الساحة الداخلية والخارجية.

* * *

هآرتس: هكذا ستكون انتخابات الكنيست إذا نجح الانقلاب!

بقلم نوعا شبيغل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

على مدى السنين وُضعت على طاولة الكنيست سلسلة مشاريع قوانين اعتبرت نوعاً من الفضول. ايضا في الكنيست الـ 25 الحالية طلب بعض أعضائها الدفع قدماً بقوانين احتمالية المصادقة عليها ظاهرياً ضعيفة. ولكن تشريع الانقلاب النظامي، الذي تدفع به حكومة نتنياهو، يمكن أن يبتلع الأوراق، وأن يضعف قدرة الجهاز القضائي على وقف الائتلاف، ويجعل هذه المشاريع تتحقق.

قانون الأساس: ينص على أن الكنيست المعنية بتمديد فترة ولايتها تحتاج الى أغلبية 80 عضواً. هكذا حتى لو أُجيز التشريع في الكنيست، فإن إلغاء يوم الانتخابات كل اربع سنوات لن يكون على جدول الأعمال. مع ذلك، بأغلبية 61 عضو كنيست يمكن للائتلاف أن يعدل تقريباً أي بند آخر، وأن يطرح مشاريع قوانين تغير طريقة الحكم في إسرائيل بدرجة كبيرة (باستثناء الانتخابات يمكن المس بكل ما يحيط بها)، شرح الدكتور عمير فوكس، من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، "طريقة الانتخابات، شطب القوائم، نسبة الحسم، والقيود على الحق في الترشح والانتخاب."

أمثلة على مثل هذه التغييرات يمكن أن نجدها في مشاريع القوانين التي قدمها أعضاء الائتلاف في الأشهر

الأربعة الأولى لدورة الكنيست. مثلاً، عضو الكنيست إلياهو رفيفو (الليكود) قدم مشروع قانون، تم حفظه حتى الآن بسبب الانتقاد العام، بحسبه فان تعيين رئيس لجنة الانتخابات سيتحول الى تعيين سياسي حسب توصية رئيس الكنيست، "في كل الحالات لن يكون قاض من المحكمة العليا يتولى منصبه أو متقاعد"، لأنه حسب ادعاء صاغة مشروع القانون فإن الوضع، الآن، الذي بحسبه يقف على رأس اللجنة قاض من المحكمة العليا تم تعيينه من قبل هيئة القضاة في المحكمة العليا – "يخلق تضارب مصالح جوهرياً في حالة الالتماس على النتائج أو على سير الانتخابات". حسب مشروع القانون "في الحالات التي تكون فيها حاجة الى الالتماس للمحكمة العليا ينشأ وضع يلتمسون فيه ضد رئيس لجنة الانتخابات الذي هو زميل قضاة المحكمة، ويعمل معهم بشكل يومي."

أعضاء اللجنة الآخرون، المسؤولون عن الإدارة القانونية وسلامة الانتخابات، هم ممثلو القوائم. هكذا، في الحالة التي تمت فيها المصادقة على مثل هذا المشروع فإن المستوى السياسي سيسيطر بالكامل على اللجنة، التي من صلاحيتها البت في مسألة هل مرشح أو قائمة معينة محظور مشاركتهم في الانتخابات. المصادقة النهائية على قرار شطب مرشح موجودة في يد المحكمة العليا. بناء على ذلك، إذا خرج الانقلاب النظامي الى حيز التنفيذ فإن الائتلاف سيسيطر وبحق على لجنة تعيين القضاة، ويمكنه أيضا السيطرة على عملية شطب المرشحين بالكامل.

مثال آخر هو مشروع القانون الذي قدمه أعضاء الكنيست، اوري مكلف ويعقوب غفني، من "يهدوت هتوراة"، والذي يريد الغاء العطلة الثابتة يوم الانتخابات، بذريعة أن يوم العطلة يتسبب بخسارة كبيرة للاقتصاد. حسب هذا المشروع فإنه بدلاً من يوم العطلة سيكون هناك يوم عمل قصير. المصادقة على مشروع القانون يمكن أن تميز بين العاملين وغير العاملين، وستصعب على الأوائل الخروج واستخدام حقهم الديمقراطي.

اقترحت عضو الكنيست تالي غوتلب (الليكود)، مؤخراً، إجبار أحزاب حصلت على 20 مقعداً على الأقل، على إجراء انتخابات تمهيدية، وهكذا التأثير بشكل خاص على "يوجد مستقبل"، برئاسة رئيس المعارضة، يائير لبيد. هذا حسب ادعاء غوتلب لأن الوضع القانوني الآن يمكن أن يؤدي الى تشويه جوهري لرغبة الناخب والى وضع عبثي ستلقى فيه مهمة تشكيل الحكومة على عضو كنيست ليس رئيس الحزب الأكبر. حسب رأيها لا يستحق عضو الكنيست هذا رئاسة الحكومة على ضوء نتائج الانتخابات. مشروع قانون آخر لعضو الكنيست شالوم دنينو (الليكود) يهدف الى التثبيت بأن الأحزاب التي تجري الانتخابات التمهيدية ستحصل على زيادة في تمويل الحملة الانتخابية طبقا لعدد أصحاب حق التصويت في الانتخابات التمهيدية للحزب.

ستؤدي المصادقة على القانون الى أن "الليكود"، الذي يوجد له قاعدة واسعة من الأعضاء، سيحصل على زيادة مالية كبيرة. إضافة الى ذلك، يستحق الآن أعضاء كنيست حاليون الحصول على ميزانية من خزينة الدولة لصالح الترشح في الانتخابات التمهيدية في حزبهم. هكذا، سيمنح هذا الاقتراح بالفعل أموالاً عامة اخرى لصالح الانتخابات التمهيدية في الأحزاب المختلفة.

مشروع قانون آخر، يمكن أن يميز ضد أحزاب وضد رؤسائها، هو المشروع الذي قدمه أعضاء الكنيست رفيفو ودافيد امسالم من "الليكود"، والذي بحسبه يمكن للرئيس أن يكلف بتشكيل الحكومة فقط الذين يقفون على رأس القائمتين اللتين حصلتا على العدد الأكبر من المقاعد. أيضاً مشروع القانون الذي ينص على أن حل الكنيست في السنة الأولى من ولايتها يجب أن يصادق عليه بأغلبية 70 عضو كنيست (مقابل 61 عضواً الآن)، وأن عدم المصادقة على الميزانية في الموعد المحدد الآن في القانون لن يؤدي الى حل الكنيست، حيث سيكون هذان البندان في صالح الائتلاف.

مشاريع قوانين اخرى تم تقديمها، مؤخراً، تهدف الى تصعيب التنافس في الكنيست على الاحزاب العربية. احد هذه المشاريع، الذي قدمه عضو الكنيست اسحق كرويزر (قوة يهودية)، ينص على أنه سيكون بالإمكان حرمان حزب يدعو الى فرض المقاطعة على إسرائيل من التمويل. "لا يوجد شك في أن الدعوة للمقاطعة والمس بدولة إسرائيل ومواطنيها، عندما يتم من داخل برلمان الدولة، هو اكثر خطورة، وضرره اكبر من دعوات اخرى مشابهة"، كتب في شرح مشروع القانون. من غير المنطقي أن مواطني الدولة سيمولون بضرائبهم من يدعون الى المساس بمصدر رزق المواطنين وباقتصاد الدولة. إضافة الى ذلك نشاطات المقاطعة هذه ضد سلعة إسرائيلية هي صورة جديدة لنفس اللاسامية القديمة التي بالتأكيد ليس لها مكان في الكنيست.

وقدم عضواً الكنيست رفيفو وبوعز بسموت (الليكود) مشروع قانون ذهب أبعد من ذلك، بحسبه من يؤيدون مقاطعة إسرائيل لا يمكنهم التنافس في الانتخابات. مشروع قانون آخر، ايضا من "الليكود"، اقترح أن عضو الكنيست المتهم بمخالفة ضد أمن الدولة لا يمكن أن يكون له أي حق في تسهيلات من خزينة الدولة الى حين اصدار قرار حكم بشأنه، أو الى حين اعلان المستشار القانوني بأنه بريء.

طرح عضو الكنيست رفيفو مشروع قانون آخر، في الاصل قدمه وزير المواصلات، شلومو كرعي، ينص على أنه في الوضع الذي لا تقود فيه نتائج الانتخابات للكنيست الى الحسم وتشكيل حكومة وحدة أو حكومة ضيقة، يتم اجراء انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة. بعد ذلك سيحصل الائتلاف المنتخب على زيادة 12 عضو كنيست يتم توزيعهم بشكل نسبي بين قوائمه، لذلك فان عدد اعضاء الكنيست سيزداد ويصل الى 132 عضوا. هدف الزيادة، يدعي من صاغوا مشروع القانون، هو توفير "كاسر للتوازن" سيمكن رئيس الحكومة

المنتخب بصورة مباشرة من تشكيل حكومة يمكنها أن تحكم.

حسب مشروع القانون، الذي يعتبر تعديلا لقانون الأساس، هذا الوضع يتم تطبيقه عندما تظهر نتائج الانتخابات تشككا في أن الذهاب الى انتخابات أخرى ستبقي الوضع على حاله. مع ذلك، لا يفسر مشروع القانون كيف سيتم تحديد أن هناك خوفا كهذا. إضافة الى ذلك، في مشروع القانون كتب أن هدفه هو "زيادة قوة السلطة التنفيذية في الكنيست". ولكن عمليا الائتلاف حتى لو انتخب بأغلبية ضئيلة، يمكنه تحقيق رؤية الحكومة بدون أي عائق، في أعقاب الانضباط الائتلافي لأعضائه.

تشريع الانقلاب من شأنه المصادقة على قوانين بعيدة المدى، حتى اكثر من التي تم طرحها حتى الآن. لأن إلغاء الانتقاد القضائي على قوانين الأساس، مثلما تقترح خطة إضعاف جهاز القضاء، سيضمن أن الجهاز القضائي لن يستطيع إلغاءها. إذا رغب الائتلاف مثلاً في المصادقة على قانون بحسبه فقط من خدم في الجيش أو تعلم في كلية عسكرية يمكنه التصويت في الانتخابات، فإن أي جسم لن يتمكن من منعه من ذلك. يبدو أن الائتلاف يمكنه حتى إلغاء البند في قانون الأساس: "الكنيست تنتخب في انتخابات عامة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية ونسبية، حسب قانون الانتخابات للكنيست". معنى هذه العملية هو المس بواقع إسرائيل كدولة ديمقراطية. "لا أحد يعرف ما هي الأفكار الأخرى التي سيتم طرحها عندما لا يكون انتقاد قانوني"، قال فوكس.

* * *

هآرتس: الآباء المؤسسون للصهيونية لم يكونوا ديمقراطيين

بقلم موتي غولاني

توجد كلمة "الديمقراطية" على لسان الجميع في الفترة الأخيرة. حتى على لسان الذين يصممون على تحطيمها. الافتراض الاساسي المتضمن لدينا، حتى لو لم يكن مدركا دائما، هو أن إسرائيل ولدت ديمقراطية، وأنها كانت دائما ديمقراطية حتى في فترة حملها الصهيوني من عهد هرتسل الى عهد وايزمان. وحسب هذا الافتراض فان القادة الرئيسيين لدولة إسرائيل السيادية، بدءا من دافيد بن غوريون ومن جاؤوا بعده (يعتبر بنيامين نتنياهو استثناء)، لم يقولوا رأيهم عن الديمقراطية، وكأنها كانت الاوكسجين بالنسبة لنا، وهي إرث مفهوم ضمناً.

لكن ديمقراطية الحركة الصهيونية العالمية وديمقراطية اليشوف اليهودي في البلاد، اللذين ولدا دولة إسرائيل، كانت بعيدة عن أن تكون ديمقراطية طبيعية. كانت هناك ديمقراطية من الرأس وليس من البطن.

لذلك فانه من الجيد ومن الصحيح التركيز على الشخصيات التي رسمت علاقة المؤسسة الصهيونية مع الظاهرة الديمقراطية. الشخصيات المهمة من بينها والأقل اهمية ولدت في واقع الامبريالية في النمسا أو في روسيا. هكذا بنيامين زئيف هرتسل وحاييم وايزمان وفلادمير زئيف جابوتنسكي، والشيء ذاته ينطبق على الذين ارتقوا الى القيادة في الاستيطان اليهودي نفسه هنا في البلاد مثل بن غوريون وموشيه شريت وغيرهما. لا أحد منهم جلب من سنوات تكوينه أي ارث ديمقراطي. إضافة الى ذلك وفقا للاماكن التي جاءوا منها فان الديمقراطية كانت غريبة عليهم. يمكن أن نموذج بسمارك، في القرن التاسع عشر، الديمقراطي كما يبدو، كان للوهلة الاولى اقرب اليهم من النموذج الغربي في بريطانيا وفرنسا أو في الولايات المتحدة.

هرتسل، الرئيس المؤسس للمؤتمر الصهيوني العالمي، فعل ذلك بطريقته وهو محاط بزخارف ديمقراطية. عندما ظهرت قبل موته بفترة قصيرة اخيرا معارضة أطلقت على نفسها، ليس عبثا، "الفصيل الديمقراطي" في 1902، وجد هرتسل صعوبة في تحمل مجرد وجودها. وقد فضل "انهاء" الامور بهدوء وحده، مع ملوك وقياصرة أو مع دائرة مقربيه، بعد أن خطط سافر، تفاوض، تنازل، وأنهى الامر، ولم يكن بامكانه قبول السياسة الصهيونية ضيقة الافق والمشبعة بالتعصب، والتي لا تشكره، وتصمم على النقاش والتصويت ولا تسمح له بمواصلة ما يريد.

وايزمان ايضا، الرئيس الرابع للمؤتمر الصهيوني والوريث الفعلي لهرتسل والذي قاد العملية وحول الحلم الى واقع، لم يكن ديمقراطيا كبيرا على أقل تقدير. ورغم أنه قام بتدجين نفسه ليكون بريطانيا إلا أن سنوات تكوينه في روسيا القيصرية بقيت معه. اذا كان هناك شيء مثير للاشمئزاز بالنسبة له اكثر من المؤتمر الصهيوني الذي انعقد كل سنتين فهو خليط المندوبين المتحمسين الذين يتصببون عرقا ويثقون بأنفسهم. حرص وايزمان على أن يكون مريضا عشية المؤتمر وبعده. ومثل استاذه ومرشده وخصمه هرتسل فقد فضل الدفع قدما بالمسألة الصهيونية في قنوات هادئة بالتشاور مع نفسه في الأساس. والقرارات الملزمة في المؤتمر، قام بتشكيلها حسب رغبته.

جابوتنسكي، رغم أنه كان يدرك الحاجة الى استخدام قوة الجمهور، وأنه أظهر قدرة مثيرة للانطباع في هذا المجال، هو ايضا لم يكن ديمقراطيا مقتنعا. مرة تلو الاخرى هو لم ينجح في الصمود امام ضغط قرارات المؤسسات الصهيونية. خلافا لقادة آخرين، هددوا بالاستقالة أو حتى الاعتزال، فعل ذلك بالفعل. عروضه المخيفة في المؤتمر الصهيوني الـ 17 في بازل في 1931 عبرت بشكل جيد عن مقاربته. وبسبب خيبة أمله، لأنه كان لا يتفق مع قرارات الكونغرس، فقد قام بتمزيق بطاقة العضوية فوق المنصة الرئيسية أمام أنظار الحضور المندهشين.

في التحدي تم حمل جابوتنسكي الى الخارج على اكتاف اصدقائه، مشهد ديمقراطي نموذجي. بعد اربع سنوات استقال من المؤتمر الصهيوني العالمي من اجل انشاء مؤتمر صهيوني جديد خاص به في 1935، الذي اتخذ قراراته بالاجماع – هذا مؤتمر جابوتنسكي.

ديمقراطية هرتسل ووايزمان الصهيونية كانت نتيجة لحقيقة أن حركة عابرة للقوميات وعابرة للقارات ولا توجد دولة خلفها تدعمها، لم تتمكن من العيش إلا بحسن نية الاعضاء فيها. حرية التعبير والاستعداد للامتثال لقرارات الاغلبية واعطاء الاهمية لرأي الاقلية ومجرد ضرورة تكريس اسابيع واشهر للسياسة الصهيونية واحيانا بتطوع، ودفع الضرائب وما شابه، كل ذلك كان يرتبط في نهاية المطاف بحسن نية أعضاء الحركة. لم يكن لهم أي خيار باستثناء الخيار الديمقراطي. لا أحد من الذين ذكروا أعلاه لم يكن في استطاعته أن يعتمد لفترة طويلة على الكاريزما الشخصية له، منذ العرض الذي اخرجه هرتسل في كازينو في بازل في صيف 1897 فما بعد، حرص رؤساء الصهيونية، احيانا كما تملكهم الشيطان، على الاحتفال الديمقراطي. مع مرور السنين تبين أن الاكراه وحتى الطقوس تحولت الى عادة يصعب التخلص منها.

عصر السياسة الجماهيرية، التي جلبت الى مركز المنصة الاحزاب على حساب الفيدراليات الصهيونية الوطنية المختلفة، اعطى لهذه الديمقراطية طابعا حقيقيا جدا. في ظل هذه الديمقراطية وربما بإلهام منها فقد ظهر قادة الاستيطان اليهودي، الذين اصبحوا بعد ذلك رؤساء دولة إسرائيل. وصراع "يهود ارض إسرائيل على مكانهم في المؤتمر الصهيوني العالمي من جهة، وكطائفة يهودية بدون سيادة في البلاد من جهة اخرى، لم تسمح إلا بسياسة تطوعية لها قواعد لعب ديمقراطية. بن غوريون، زعيم محلي مؤهل ولكن بدون الكاريزما التي كانت لكل واحد من المذكورين أعلاه، أحسن اللعب بالادوات الحزبية والتنظيمية للبنية الديمقراطية الصهيونية والبنية التي توجد في اليشوف اليهودي.

الانعطافة التاريخية في 1935 التي انضمت فيها "مباي" لوايزمان من اجل السيطرة على الحركة العالمية، وجابوتنسكي انسحب، رسخت ثقافة الديمقراطية الائتلافية الإسرائيلية في التالية والتي لا تزال حتى الوقت الحالي (على الأقل).

الديمقراطية الإسرائيلية (بالتأكيد لليهود) كانت نوعا من المعجزات غير الطبيعية تماما، ليس فقط لأن إسرائيل هي دولة مرت بازمات وشروخ اجتماعية وتحديات أمنية. نقطة الاختبار الكبيرة للديمقراطية في إسرائيل كانت بدون شك في ايار 1977 في الوقت الذي كان يبدو فيه أن الذين سيبقون الى الابد في المعارضة سيطروا على الحكم في انتخابات ديمقراطية. الانفعال الذي جاء بسبب الطريقة التي اخلى فيها حزب العمل (مواصل درب "مباي" وحركة العمل بشكل عام) مكانه في السلطة، سواء من الطريقة التي سيطر فيها

"الليكود" ومناحيم بيغن على دفة القيادة في ذاك الصيف، أو من مناعة الديمقراطية الإسرائيلية، كان بالتأكيد في مكانه.
تبادل السلطة هذا لم يكن مفهوما بشكل بديهي في تلك الفترة، ولا حتى في هذه الأثناء. ما زال توجد لدينا حتى الآن ديمقراطية من الرأس وليس من البطن، كما اكتشفنا، مؤخراً

* * *

يديعوت أحرونوت: للإسرائيليين: هذه خطة نتنياهو وائتلافه لإطفاء شعلة الاحتجاج

بقلم إيهود باراك

ترجمة: صحيفة القدس العربي

1. ماذا تغير؟

سبق أن أجاب دافيد غروسمان عن هذا السؤال بشكل أفضل مني، فقال: "تغيرنا، نحن أناس الاحتجاج... لم نعرف أن فينا مثل هذه القوى، مثل هذا التصميم، النفسي الطويل... نحن الذين لم نعد مستعدين للسكوت بعد اليوم. نخرج للتظاهر، نصرخ، نزأر... نعيد صياغة مبادئ المجتمع المدني... نرى أين تمر خطوطنا الحمراء، خطوط الرفض والعصيان المدني غير العنيف... أناس الانقلاب لم يقرأوا على نحو سليم، لا توقنا للحرية ولا القيم والأماني الأولية... قيمة المساواة لكل إنسان وإنسان، الروح الديمقراطية، الإنسانية... واضح لنا جميعاً بأننا خط الدفاع الأخير لدولة إسرائيل في وجه الطغيان الوقح". قول حق كالسيف.

2. ماذا كان؟

توقف/تعليق. حوار

تشريع الانقلاب النظامي توقف في الدقيقة التسعين. كان هذا إنجازاً هائلاً للاحتجاج المتعاظم. قوته هي التي أدت بغالانت لطلب انعقاد الكابينت، وهي التي أخرجت نتنياهو عن توازنه، وأدت سواء إلى الإقالة المتسرعة (التي ستلغى أغلب الظن) أم للتعهد السائد لإقامة "حرس ثوري" تابع لبن غفير. لكن حصلت أمور أخرى؛ فبينما يغرق مواطنو الدولة في مصاعب غلاء المعيشة، أقرت لجنة المالية امتيازات خنزيرية لـ "الزعيم العزيز" وعائلته. قانون "منع انعدام الأهلية" أجيز ودخل حيز التنفيذ، وقانون "القضاة المحكومون" رفع إلى الكنيست للقراءتين الثانية والثالثة، وستة قوانين أخرى أجيزت بقراءة تمهيدية وأولى. أوضح نتنياهو بأن التشريع "علق" فقط، ريغف، ودرعي، وروتمن وآخرون يوضحون بأن في نيتهم مواصلة زخم التشريع بعد نحو شهر. ونعم،

بصوت هامس، بدأ النقاش في "مخطط الرئيس". قلة تؤمن بأنه سيؤدي إلى نتيجة، لأن المعارضة لا يمكنها أن تقبل تسييساً لتعيين القضاة وهزالاً للديمقراطية. ويرى الائتلاف في تلك المواضيع الحد الأدنى الضروري لخروجه، كل من أزماته. بالنسبة إلى نتنياهو، يعد الهدف من المداولات إضعاف الاحتجاج وتطبيع أعمال حكومته، عبر استعداد الرئيس والمعارضة للبحث فيها، والسماح له بإلقاء المسؤولية عن الفشل، حين يأتي، على لبيد وغانتس، وتنظيم مظاهرات تأييد واسعة النطاق، وتفعيل عصابات الزعران المحرضين من "لاهفا" و"لا فاميليا" و"فتيان التلال". وعندها فقط في لحظة مريحة له في دورة الكنيست التالية، إجازة تشريع الانقلاب النظامي في إجراء قصير. هكذا فعل قادة الانقلاب في بولندا. هكذا سيفعل هنا نتنياهو. هذه الخطة ولا توجد غيرها.

لبيد وغانتس يحاول كل بطريقته الاستجابة لعاطفة جماهيرية قوية نحو التسوية بين الطرفين، وهما يؤمنان بأن المسؤولية عن المأزق ستقع على نتنياهو. يقدران بأن ليس لهما ما يخسرانه. بتقديري، وقع الضرر بقوة ما يسمح به هذا لنتنياهو، ولأنهما يمثلان الطرف المتضرر من الانقلاب النظامي ويفترض بهما أن يقودا الكفاح لا أن ينجرا في هوامشه.

3. على جدول أعمال في هذه اللحظة حسم أو تسوية.

حسم أم تسوية؟ هذا هو السؤال. على حد علمي، ثمة لحظات في حياة الشعب يكون فيها الحسم هو الأفضل خصوصاً في خيار بين حسم أليم وتسوية عفنة. نحن بالضبط في مثل هذه اللحظة. جابوتنسكي قال: "الصمت عار". لقد وصف آينشتاين الغباء ذات مرة بأنه "أن تتوقع نتائج أخرى من التجربة ذاتها". لقد سبق لكل اللاعبين أن اختبروا خداع نتنياهو: الرئيس هرتسوغ في قضية حكومة الوحدة، وغانتس في قصة "حكومة التبادل"، ولبيد عند خدمته في حكومة نتنياهو. ثلاثتهم يفهمون بأنه قد تكون أحبولة حقيرة وفيها أضرار تنتظرهم من نتنياهو. المستشار القانوني السابق مندلبليت الذي يعرف نتنياهو جيداً، شخّص بأن نتنياهو أصبح كاسحاً وبلا كوابح في محاولاته لسحق جهاز القضاء، وأن "الصدام في هذه الحالة أفضل من التسوية السيئة!". التسوية العفنة ستجعل إسرائيل دكتاتورية بالأمل الواقع، مع باب مفتوح على مصراعيه لفساد شخصي وعام، وتغيير تدريجي وأليم لكل ما هو عزيز علينا، وضرر لا رجعة عنه بعلاقات إسرائيل – الولايات المتحدة، وبعلاقاتنا مع يهود العالم، وبجودة حياتنا في إسرائيل. يجب ألا يحصل هذا. يتعين على زعماء المعارضة أن ينسحبوا من المداولات العقيمة في أقرب وقت ممكن وأن يخوضوا صراعاً حاسماً لإسقاط الحكومة، لا لإنقاذها. هل ثمة شك لدى أحد ما في أن نتنياهو كان سيتصرف هكذا لو كان مكانهم؟

4. وربما عفو؟ أو صفقة قضائية؟

في الآونة الأخيرة انطلقت دعوة من بعض الأشخاص مرة أخرى، وبعضهم متفكرون: في ضوء بديل السقوط إلى الهاوية، تعالوا نعطي نتنياهو "مظلة هبوط ذهبية"، إلغاء كل التهم والعفو مع شروط اعتزال مدللة، مقابل خروجه بعد وقت محدد من الحياة السياسية. لا توجد سخافة أكبر من هذا. هذا اقتراح بإفلاس أخلاقي، وسياسي، وجماهيري وقانوني. معناه أن إسرائيل تستسلم للابتزاز بالتهديد من جهة من يقف على رأسها لأنه لم يتردد، حين تورط بالجنائي، من رفع يده على الدولة وعلى المحكمة. لن تقوم للمجتمع قائمة من مثل هذا الإفلاس. إذا ما أعطي له عفو فإنه يلغي الجرائم التي يقدم عليها إلى المحاكمة، وما إن تلغى الجرائم فلا قوة في العالم تخلعه من الحكم حتى لو تعهد فيها بذلك. كما أن شيئاً لن يمنعه من التنافس في الانتخابات مرة أخرى لأنه لا جرائم ضده رسمياً. واقتراح الصفقة القضائية هي الأخرى إشكالية، لكن إذا كانت صفقة قضائية مناسبة، تتضمن كل العناصر فيجب النظر فيها. بمعنى: أن يعترف نتنياهو بالتهم، أن يعرب عن الندم، أن يدان وفق اعتراف، وأن يلقى عليه العار والغرامة والسجن مع موقف التنفيذ. ولما كنت لا أسارع لرؤيته في بزة السجين، ربما تستبدل بعقوبة السجن أعمال خدمة. صفقة كهذه قد تكون عقاباً مناسباً مع تحذير للمستقبل لكل من يرفع يده على سلطة القانون.

5. ماذا سيكون؟

علينا أن نجعل الأزمة فرصة، ليس عبر تسوية عفنة بل عبر حسم واضح، لحظة دستورية تسمح ببلورة دستور أو على الأقل قانون أساس محصن "التشريع" يضمن استقلالية المحكمة وقيم وثيقة الاستقلال والديمقراطية. الاحتجاج سينتصر، إذ لا بديل وليس لنا بلاد أخرى. ونحن في جانب الحقيقة وفي جانب التاريخ. لكن هذا لن يكون سهلاً أو قصيراً. تجند الشباب المتحمس وكل الجماعات الرائدة في المجتمع الإسرائيلي مؤثر وملهم، لكن أساس اختبار التصميم لا يزال أمامنا. والخصم داهية ومجرب ويقاتل في سبيل حياته السياسية. لا سبيل للتوقع إذا كان انهياره سيبدأ بإحباط من سموتريتش وبن غفير والحريديم أو درعي، أو أي منهم لا يلقى رضاه، من انهيار نتنياهو نفسه أو من انتصاب العمود الفقري لأدلشتاين، وديختر، وغالانت وبركات، وبيتان أو أعضاء آخرين. من الحيوي تشديد قوة المظاهرات والتشويشات إلى عموم عصيان مدني غير عنيف على أوسع مدى. حتى لو تحتمل ارتفاعات وهبوطات معينة في أثناء الأعياد في الأسابيع القادمة، مطلوب تحديث أهداف الاحتجاج. بدأنا بمنع تشريع الانقلاب. ما إن ديس على هذا الحاجز، حتى رفعنا طلب سحب كل تشريع الانقلاب. وحين ديس على هذا الحاجز أيضاً شاهدنا إقالة غالانت الذي طالب

بعقد الكابينت للبحث في خطر أمني قريب وحقيقي ورفض. لقد فضل نتنياهو مصالحه الخاصة على أمن الدولة. خطوة سائبة وغير مسبوقة تضع قدرة نتنياهو على التفكير أمام علامة استفهام كبيرة، وكذا رؤيته للواقع وأهليته لإدارة شؤون الدولة في وضعه هذا. في هذا الوضع الجديد، علينا رفع المستوى وطلب إبعاد نتنياهو الذي لم يعد أهلاً عن مواقع القوة في الدولة. بعد إبعاده، سيكون ممكناً إقامة حكومة وحدة بمشاركة الليكود. هذا هدف أصعب على التحقيق، لكنه شرط ضروري لنجاح الكفاح في سبيل صورة طريق ومستقبل إسرائيل. نحن ملزمون بالشجاعة والتصميم لتحقيق هذا من أجل جيلنا والأجيال التالية. عيد حرية سعيد لكل شعب إسرائيل.

* * *

قائد جيش الاحتلال: إسرائيل قادرة ومستعدة لضرب إيران دون الولايات المتحدة

قال قائد جيش الاحتلال هرتسي هليفي إن "إسرائيل قادرة ومستعدة لمهاجة إيران لوحدها، ودون مساعدة الولايات المتحدة". وهذا تصريح مخالف لمواقف إسرائيلية أخرى حتى الآن، كانت تنفي وجود خيار عسكري بدون الولايات المتحدة، ومن أبرزها تصريحات لرئيس حكومة الاحتلال الأسبق إيهود براك، ووزير الأمن الأسبق موشيه ياعلون. ف في مقابلة صحفية مع إذاعة جيش الاحتلال، سبقت الاعتداء الثاني على الأقصى، قال هرتسي هليفي إن التحدي الأساس هو الحفاظ على أهلية الجيش بشكل دائم يدافع عن الحدود وموحّد في الداخل.

وفي تطرقه للأحوال الأمنية، قال إن "الأحداث" في الحرم القدس الشريف رفعت منسوب التوتّر في غزة والضفة الغربية. وأشار إلى أن أيام رمضان مرّت حتى الآن بهدوء نسبياً حتى تغير الوضع، في أول أمس، وأن قواته ضربت "المنظّمات الإرهابية" محذرّاً من أن إطلاق النار على إسرائيل سيواجه بـ "رد مناسب".

في المقابل تطرقَ للأوضاع الداخلية، وألمحَ لتمرد كتائب عسكرية في الاحتياط، وفي الجيش النظامي، احتجاجاً على التشريعات القضائية الانقلابية، بالقول إنه حقاً ما ينزع النوم من عينيه، في الأيام الأخيرة، الربط بين الأمن وبين الوضع الاجتماعي في الدولة.

وعن ظاهرة التمرّد والعصيان في جيش الاحتياط، قال: "نحن نريد أن يحضروا للجيش دون شروط وحدود، وللقيام بكل مهمة توكل لهم. معظم الجيش الذي يتدرب ويستعد للحرب هو جيش الاحتياط، ونحن نحتاج أن يكون هؤلاء مؤهلين وجاهزين ومستعدين. نحن نريد جنود الاحتياط، فهم مفخرة لنا، وهم يؤدون واجباً، هو حق أيضاً". زاعماً أن إسرائيل مستعدة اليوم لعملية ضد إيران، وألمح للضربات في سوريا بالقول إن

"الجيش يعرف كيف يعمل ويتحرّك في المناطق البعيدة والقريبة على حد سواء". وأضاف: "في السنوات القريبة، سيعزز الجيش قدراته أيضاً مقابل إيران، رغم المسافات البعيدة، والردّ سيكون حاسماً".

وحول "العلاقات الثنائية الإسرائيلية– الأمريكية المركّبة"، قال هليفي إن "إسرائيل تعرف كيف تعمل وحدها مقابل كل تحدٍ أمنيّ، لكن جيد أن نرى الولايات المتحدة لجانبنا. نحن دولة سيادية تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ قرارات، والتحرك والعمل، ومن المفضّل أن تقف الولايات المتحدة لجانبنا، ولكن هذا ليس ضرورياً". وفي إشارة لتراجع نسب من يؤدون الخدمة العسكرية، واستنكاف اليهود الحريديم عنها، خلصَ قائدُ جيش الاحتلال للقول: "آمل أن نرى المزيد من الخادمين في الجيش ضمن صيرورة متدرّجة، هذه ليست مساواة في حمل الأعباء، لكن عدد الخادمين في الجيش ينبغي أن يرتفع".

* * *

هآرتس: للمتظاهرين الإسرائيليين: باعتراف لفين نفسه.. لا تصدقوا متهماً جنائياً وجوقة مسيحانيين

مهندس الانقلاب النظامي بنفسه وبجلالة قدره، وزير العدل يريف لفين، اعترف في مقابلة مع القناة 14 قبل أسبوعين بأن القانون الذي عمل عليه الائتلاف بتغيير تركيبة اللجنة لانتخاب القضاة "لا يمكنه أن يكون في دولة ديمقراطية"، لأن إقراره سيؤدي إلى وضع "تتحول فيه السلطات الثلاث إلى سلطة واحدة".

بعد أشهر اعترف لفين بأن معارضي الانقلاب محقون. جاءت المقابلة بعد أن أقر الائتلاف الدفع قدماً بالصيغة الجديدة للقانون، التي عرضت كصيغة مرققة للمشروع الأصلي، ويتناول لفين الصيغة السابقة. "كان هناك ادعاء واحد، وهو في نظري ادعاء حقيقي: يأتون ويقولون، إنه في الطريقة التي يمكن فيها لأغلبية ائتلافية أن تعين عدداً غير محدود من القضاة، سنكون في وضع يؤدي بائتلاف معين – توجد له أصلاً سيطرة في الحكومة والكنيست على حد سواء – أن يسيطر في تلك الولاية على المحكمة العليا، مما سيؤدي عملياً إلى وضع تتحول فيه السلطات الثلاث لتصبح سلطة واحدة.

سطحياً، يعد هذا إنجازاً: ها هو حسم الأمر لهم؛ نجح الاحتجاج، وفهم قادة الانقلاب أخيراً ما الذي يفعلونه. والدليل، أن لفين نفسه، بكلماته، يعترف بأن المعارضين محقون وأن "الحجة حقيقية" وأنه لا يمكن تجاهلها، بل وأضاف بأن هذا هو السبب الذي جعل الائتلاف يغير صيغة التعديل المقترح ويعرض صيغة مرققة ظاهراً.

لو دار الحديث عن حكومة عادية، معنية بشكل صادق بتعديل وإجراء تغييرات في صالح الدولة، لكان هناك بالفعل مجال للترحيب بالفهم حتى لو كان متأخراً.لكن هذا ليس الحال. لفين ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فهما جيداً ما الذي يفعلانه. لم يعملا بنية طيبة، ولم يكتشفا بأثر رجعي أنهما يعملان على خطوة للسيطرة على السلطة القضائية، لم يحسم لهما الأمر فجأة بأنهما يجران إسرائيل نحو الدكتاتورية. كل شيء كان مخططاً له بتفاصيل التفاصيل. وعملا بنية مبيتة كي يدمرا أساسات النظام ويسيطرا بتعسف على السلطة القضائية، ولأجل إثارة النزاع والشقاق. كله في غرور لم يكن له مثيل في تاريخ الدولة.

محظور الوقوع في أوهام عن عنزة أدخلت لأغراض المفاوضات أو أن الحكومة فهمت خطأها وأنها قريباً ستتخلى عن السخافة التي تسمى "إصلاح". فالحديث يدور عن عصبة محتالين سياسيين تبدل الاستراتيجية كل يوم، لكنها تتمسك بهدفها الأساس: نزع ذخائر الديمقراطية عن إسرائيل في صالح متهم بالجنائي وجوقة المسيحانيين المتزمتين التي تقف إلى جانبه. وعليه، فعلى الاحتجاج أن يتواصل حتى سحب تام لقوانين الانقلاب.

* * *

هآرتس: في حكومة غير مؤهلة: رئيس يراوغ ووزير دفاع بين مزاج الأب و ابنه.. ولفين بعد عقدين: "أخطأت"

بقلم سامي بيرتس

جرت إضافة اثنين من الأدلة إلى الأحداث التي تتنافس في منافسة "العشرة أدلة على أن هذه الحكومة غير مؤهلة وغير شرعية". الأحد، وقف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في قاعدة لسلاح الجو في "تل نوف" وتحدث عن أهمية الهرمية العسكرية: "دولة إسرائيل لا تستطيع العيش بدون قوتها الدفاعية، والجيش الإسرائيلي لا يستطيع العيش بدون هرمية قيادية واضحة وقوية كالفولاذ. وهذا لنا. معاً نقف ومعاً ننتصر". قال ذلك في سياق رفض رجال الاحتياط من سلاح الجو التطوع إذا تم تمرير الانقلاب النظامي، وجاء نتنياهو لتهنئة قائد سلاح الجو، تومر بار، الذي أوضح للطيارين بأن الذي لا يتطوع في الاحتياط لا يمكنه الوصول أيضاً إلى نشاطات عملياتية. حتى هنا كل شيء على ما يرام. ولكن جلس إلى جانب نتنياهو وزير الدفاع يوآف غالنت الذي المقال قبل عشرة أيام، ولكنه لم يرسل له حتى الآن رسالة الإقالة ولم يبلغه أيضاً بأنه تراجع عن نية إقالته. لم يبلغه بأي شيء، وخرجت من حاشية رئيس الحكومة رسائل لوسائل الإعلام تقول بأنه علق القرار بسبب "الوضع الأمني المتطور".

هذا سلوك كلاسيكي لنتنياهو: قول شيء ما وفعل العكس. فقد مجد ورفع أهمية الهرمية القيادية الواضحة والصلبة من جهة، وأبقى من يترأس الهرمية العسكرية معلقاً في الهواء وخاضعاً لمزاجه ومزاج ابنه. قول "معاً نقف" ورفض طلب وزير الدفاع عقد جلسة للكابinetت الأمني لمناقشة تداعيات الانقلاب النظامي المفترس والخطير. وإقالة وزير الدفاع الذي كل ذنبه أنه طرح أخطاراً أمنية وطلب تأجيل تنفيذ الانقلاب النظامي، وإبقاء عدة وزراء في مناصبهم، الذين يتسببون بأضرار من اللحظة التي تسلموا فيها مناصبهم. كيف يمكن التعامل بجدية مع أقواله أو التفكير بأنه مؤهل، في الوقت الذي يتصرف فيه بالضبط بصورة معاكسة للرسالة التي ينقلها؟

الوزير الأكثر تضرراً من الجميع هو ياريف لفين، الذي كان إعلانه في 4 كانون الثاني 2023 بشأن الدفع قدماً بالإصلاح في جهاز القضاء، أعطى ضوءاً لتدهور سريع في الاقتصاد والأمن والعلاقات الخارجية وفي المجتمع الإسرائيلي، وتدمير قيم لا مثيل له في أي حكومة. أظهر لفين انغلاقاً مطلقاً إزاء كل انتقاد بسبب أضرار الإصلاح، وصمم على عدم تأخير تنفيذه، ولو بدقيقة. ليس سوى الاحتجاج الواسع والحازم هو ما جعله يعترف مؤخرًا بأن فكرته السيطرة على لجنة تعيين القضاة كانت ستؤدي إلى سيطرة الائتلاف على السلطات الثلاث. ومن هنا إلى "أزمة دستورية" لا يمكن أن تكون في دولة ديمقراطية. هذا دليل قاطع على عدم مناسبته لمنصبه. المرساة التي ألقاها لفين ليست مجرد رقم مضخم في الصفقة، بل كان سيحول إسرائيل إلى دولة دكتاتورية لولا المعارضة القوية. ولا ننسى بأن لفين يقول بأنه يعمل على هذا الإصلاح منذ عقدين.

من اللحظة التي اعترف بما يدعيه من يعارضون الانقلاب النظامي، أن خطته ستقودنا إلى القضاء على الديمقراطية، فإن أي نشاط يتخذ ضد هذه الفكرة الخبيثة، بما في ذلك فروقات النظام أو ما يسمى "الرفض"، هو نشاط مشروع جداً. إغلاق الشوارع ورفض الخدمة في الجيش تحت نظام ديكتاتوري أو دعوة للعصيان في هذه الظروف، كل ذلك نشاطات طبيعية لديمقراطية تدافع عن نفسها. هذه الأحداث تدل على الاعتبارات والنوايا السيئة لنتنياهو ولفين على درجة الثقة التي يعطيها نتنياهو لهم من أجل التوصل إلى تسوية. العملية التي قادها لفين يجب وقفها. إذا أردنا الإصلاح فيجب البدء بعملية جديدة، مهنية وشفافة وخالية من السياسيين الخطرين.

* * *

إسرائيل اليوم: "ماذا فعلت إذ أخرجتنا من مصر؟".. يهود يبحثون عن سيناء تخلصهم من "فرعون 2023"

بقلم غرشون هكوهن

في هذا الفصح، في كل بيت في إسرائيل حول طاولة العيد، ومع قراءة الأسطورة، سيتبدد قلق كبير على مستقبل دولة إسرائيل. الأزمة غير المسبوقة وموجة الاحتجاج ستهزان قصة خروج مصر هذه السنة أيضاً. حين ستقرأ في بداية الأسطورة هذه "السنة نحن عبيد، للسنة التالية أحرار" لا يمكن لهم أن يتجاهلوا الربط الناشئ عن هذه الكلمات للأزمة التي تجتاح الشوارع. وفي نظرة واقعية إلى قصة خروج مصر، يمكن هذه السنة أن نروي القصة المعروفة جدا منذ روضة الأطفال من جديد. لم نسأل في أي مرة: هل أرادوا الخروج من مصر حقاً؟ بعد مراجعة للقصة، تبين بأن كان هناك خلاف أيضاً، لم يحسم حتى اليوم.

من بداية البشرى التي جاء بها موشيه إلى الشعب يصف "المكرا" صعوبة زعامية أساسية: "ولم يسمعوا موشيه لقصر الروح وللعمل الصعب". مثلما في كل كفاح في سبيل حلم كبير، بدا كفاح موشيه للشعب منقطعاً وهاذياً. ووفق طبيعة مثل هذه الكفاحات، فإنها لا تميل إلا لتعقيد الوضع. وبالفعل، ففي ضوء دعوات التمرد التي أطلقها موشيه، أثقل فرعون من العمل واحتج بنو إسرائيل ضد موشيه وهارون.

بفضل الخلاف

تعلمنا في الروضة أن كل شيء انتهى بالخير؛ فالمصريون تلقوا عشر ضربات، وبنو إسرائيل خرجوا بفرح كبير. لكن الحكماء، كالمعتاد، حرصوا على أن يخربوا القصة، وشددوا على أنه لم يخرج منها سوى خُمسهم، يبدو أن الجميع لم ينووا الخروج، وحتى أولئك الذين خرجوا ربما فضلوا البقاء. قاد موشيه بني إسرائيل في الصحراء إلى المجهول. طرح طلباً صغيراً على فرعون: "أرسل شعبي وعبيده" إجازة لثلاثة أيام فقط، للخروج والعودة. وهكذا وجدوا أنفسهم في منتصف الليل في ذروة الضربة الأولى، يرسلهم فرعون إلى إجازة قصيرة من العبودية: اذهبوا واعبدوا الرب كما تقولون" – كما طلبتم، اذهبوا لبضعة أيام وعودوا. كلهم فهموا بأنهم سيذهبون وسيعودون، ولا عجب بأن بني إسرائيل بعد 40 سنة ضياعاً في الصحراء، مع كل صعوبة، عادوا وذكروا بأن بإمكانهم العودة إلى هناك".

حين نعرف نهاية القصة منذ الطفولة، تصعب تصديق أن هذا قد ينتهي بشكل مختلف تماماً. عندما طارد فرعون بني إسرائيل مع جيشه، لم يعلقوا فقط في ورطة جسدية – أمامهم البحر وخلفهم جيش مصر، بل أيضاً في ورطة وعيهم أنفسهم. فقد انقسم الشعب في خلاف: بعضهم طلب الاستسلام والعودة إلى مصر، وبعضهم طلب مخرجاً آخر. والشكاوى كانت لاذعة لموشيه: "ما الذي فعلته بنا، إذ أخرجتنا من مصر"،

وذكروه أنهم كانوا منذ البداية يطلبون منه إيقاف خيالاته. ومنذ البداية، كانوا يقولون كف عن هذا ونعود إلى مصر، إذ إن عبودية مصر أفضل لنا من الموت في الصحراء". انهارت زعامة موشيه. وبعد شق البحر الأحمر، وحين رأى الجميع المصري يموت على شاطئ البحر، عندها فقط اقتنعوا بأن قصة نجاح قد تكون في خطوة موشيه. عندها آمنوا بالرب وبعبده موشيه.

حين بحث الرمبام في مسألة كيف نعرف بأن المسيح هو المسيح حقاً، أعطى جواباً عملياً: "إذا نجح". هذا يعني أننا لن نعرف أبداً إلا بعد الفعل، وفي نظرة فاحصة إلى اختبار النتيجة. وهذا ما حدث في خروج مصر أيضاً، الخطوة التي قادها موشيه كادت تفشل، ومنذ بدايتها كانت موضع خلاف لم يحسم قط. من داخل الخلاف غير المحسوم حول مسألة غاية الخروج من مصر، قاد موشيه إلى وقفة جبل سيناء. كان هو المبادر والمخرج، فقد فهم واجبه في إقامة قصة هوية جديدة.

رابي حاييم بار عطار، يعرض في تفسيره "نور الحياة" مركزية موشيه في إقامة المكانة في نظرة جريئة على ما يجري. ويشدد أنه في كل الأمور الكبرى على المبادرة أن تبدأ بإنسان، وكانت هذه مسؤولية موشيه لإعداد الشعب نحو المكانة خشية أن يرفض الشعب العرض. في فهم عميق بأنه لا يمكن تلقي التوراة دون موافقة الشعب، اعترف موشيه بمسؤوليته الشخصية لأن يأتي بالتوراة انطلاقاً من إجماع واسع للشعب. لهذا السبب، جمع كل الشيوخ على أمل أن يساعدوا على توفير الإجماع. بشكل مفاجئ، تلقى موافقة الشعب على الطاعة، ويجدر أن نستوعب بأن هذا كان ربما يكون مختلفاً أيضاً، وحتى مكانة جبل سيناء كان يمكن ألا تكون لو لم يوافق الشعب.

مسألة هوية

مثلما في تلك الأيام الأولى، فإن شعب إسرائيل يعيش الآن أيضاً بخلاف على مسألة وجوده، ولا يوجد موشيه ينصت لواجبه لإحداث الإجماع. منذ أكثر من شهرين والاحتجاج يتعاظم، ويتبين ما كان مكشوفاً منذ بداية موجة الاحتجاج: الصراع ضد الإصلاح القضائي لم يكن إلا عود الثقاب الذي أشعل صراعاً واسعاً وشاملاً أكثر بأضعاف. ما هي الدولة اليهودية، ما هي هويتها، ما هي الميزة اليهودية للدولة في أشكال التعابير العملية في المجال العام وفي جدول أعمال الحكومة ومؤسسات الدولة.

ثمة نظرة إلى الاحتجاج من قصة شعب إسرائيل التي تبدأ بخروج مصر تفيد بأن الخلافات الأساسية بدأت منذئذ. شعب منذ لحظة ولادته كان يعيش في خلاف. يطلب قيادة ذات حساسية وحكمة قيادية خاصة، وفي فرض تعيين يهوشع للقيادة بعد موشيه قيل: "خذ يهوشع بن بنون، هو شخص ذو روح". وشرح الحكماء بأن هذا يعني "أنه يمكن السير ضد روح كل واحد وواحد". منذ البداية، كان شعب إسرائيل يحتاج إلى زعيم

منصت، هذا شعب ما كان يمكنه أن يحتمل حكماً دكتاتورياً. وبالفعل، في هذه الساعة – بعد أن خرجنا من مصر، مطلوب لنا نوع من مكانة جبل سيناء مجددة وزعيم منصت فيه روح.

* * *

إحصائية: شهيد فلسطيني يوميا برصاص الاحتلال منذ تولي حكومة اليمين

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

مع انقضاء مئة يوم على تولي حكومة اليمين الإسرائيلية، ازداد عدد الشهداء الفلسطينيين على تسعين شهيدا، صحيح أنه عقب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في القمتين الأمنيتين في العقبة وشرم الشيخ، ومنذ بداية شهر رمضان، حدث انخفاض في عدد المداهمات التي يشنها جيش الاحتلال على المدن الفلسطينية، لكن أعداد الشهداء ما زال متصاعدا، بحيث يتم الحفاظ على متوسط عددهم يوميا، وهو المسجل منذ بداية العام.

ذكر أورين زيف، الكاتب في موقع محادثة محلية، أن "شهر مارس المنقضي للتوّ شهد استشهاد 25 فلسطينيًا في الضفة الغربية وشرقي القدس المحتلة، وهو انخفاض مقارنة بالأشهر الأولى من العام 2023، ففي يناير قتل جيش الاحتلال 35 فلسطينيًا، وفي فبراير قتل 28 آخرين، ومنذ بداية العام سقط بنيران جنود الاحتلال أكثر من تسعين فلسطينيًا، بينهم أربعة في بداية أبريل الجاري."وأضاف في مقاله أنه "من المحتمل أن يكون الانخفاض في عدد الشهداء مرتبطًا إلى حد ما بالتفاهمات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في القمة الأمنية الإقليمية بمدينتي العقبة وشرم الشيخ، وتم الاتفاق في المؤتمرين على تقليص الغارات الإسرائيلية على المدن الفلسطينية المحتلة مع اقتراب شهر رمضان، وهو ما تم الاتفاق عليه بالفعل في مؤتمر العقبة نهاية شباط/ فبراير، لكن إسرائيل لم تلتزم بهذه الاتفاقات في ذلك الوقت."

وأشار إلى أنه "هذه المرة، ومنذ بداية شهر رمضان، انخفض عدد مداهمات جيش الاحتلال، وكذلك عدد الشهداء، فحتى بداية شهر رمضان يوم 23 مارس، استشهد 22 فلسطينيًا، وكما في الأشهر السابقة، فإن غالبية الشهداء في مارس بنسبة 84٪، 21 من 25، من شمال الضفة الغربية، خاصة في أحياء مدن جنين ونابلس وطولكرم، حيث تشن سلطات الاحتلال معظم غاراتها العسكرية ضد النشطاء الفلسطينيين."وأوضح أن "هناك اتجاها آخر تكرر في مارس، ويتمثل في أن معظم الشهداء بنسبة 72٪، بعدد 18 من أصل 25 شهيدا، قتلوا عندما نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي غارات استباقية على المدن والأراضي الفلسطينية الخاضعة لاتفاقية أوسلو، كما قُتل قاصرون فلسطينيون وهم: محمد سلام 15 عاماً من كفر عزون قرب

قلقيلية، ووليد نصار 14 عاماً بمخيم جنين، وأمير عودة 16 عاماً قرب قلقيلية، وقتلوا جميعاً برصاص جنود أو رجال شرطة الاحتلال، أما عبد الكريم الشيخ، فقد سقط برصاص مستوطن."

وبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في الربع الأول فقط من العام الجديد 2023، قرابة مئة، بينما سجل العام 2022 استشهاد 154 فلسطينيا، وهو العام الأكثر دموية منذ عام 2005، أي أننا قد نكون عشية ارتفاع مقلق في عدد الشهداء الفلسطينيين بنيران جيش الاحتلال والمستوطنين.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: قائد سلاح الجو: قد يتم استبعاد الطيارين الذين يرفضون الالتحاق بالخدمة احتجاجا على الإصلاح القضائي

الميجر جنرال تومر باريعتزم البدء بطرد طياري الاحتياط الذين يهددون بالتغيب عن التدريبات أو عدم الالتحاق بالخدمة احتجاجا على خطة الحكومة لإصلاح القضاء

أفاد تقرير أن قائد سلاح الجو الإسرائيلي الميجر جنرال تومر بار يعتزم البدء باستبعاد طياري الاحتياط الذين يرفضون الالتحاق بالخدمة احتجاجا على خطة الحكومة لإصلاح القضاء، مما يشير إلى اتخاذ نهج أكثر صرامة في التعامل مع التهديد من أبرز موجة من جنود الاحتياط الذين أعلنوا عن نيتهم التوقف عن الالتحاق بالخدمة أو التدريبات طالما أن الائتلاف المتشدد بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ماضي قدما في التشريع الذي سيضعف النظام القضائي بشكل كبير.

تم تجميد التشريعات بشكل مؤقت في الأسبوع الماضي، بعد اندلاع احتجاجات حاشدة في أعقاب إعلان نتنياهو عن إقالة وزير الدفاع يوآف غالانت بسبب قيام الأخير بالتحذير بشكل علني من التداعيات الأمنية لاقتراحات الائتلاف الحكومي ودعوته إلى وقف التشريعات والسماح لإجراء حوار للتوصل إلى تسوية. لكن المعارضة لا تثق إلى حد كبير بمبادرات الائتلاف حيث تعهد عدد من أعضاء الائتلاف باستئناف الجهود التشريعية فورا بعد العودة من عطلة عيد الفصح اليهودي، بدءا بتشريع يهدف إلى تسييس التعيينات القضائية. وتجري محادثات التسوية برعاية رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ. ويطالب المحتجون المناهضون للإصلاح، الذين خرجوا بأعداد كبيرة للأسبوع الثالث عشر على التوالي للتظاهر ضد الحكومة، بأن يقوم الائتلاف بتعليق مشاريع القوانين بالكامل بدلا من إيقافها مؤقتا.

لم يُطرد غالانت رسميا بعد، لكن في خطابه المتلفز في 25 مارس، أشار إلى "خطر ملموس" على أمن الدولة وتآكل مصدر قوة إسرائيل – الجيش – وسط الانقسام المتزايد في المجتمع والمعارضة في صفوف الجيش.

وبحسب تقرير في القناة 12 يوم الأحد، تحدث قائد سلاح الجو، بار، مؤخرا مع قادة كبار في سلاح الجو لإبلاغهم بهذا النهج الجديد وقال إن أي تهديدات جديدة من طياري الاحتياط بعدم الالتحاق بالخدمة سيُقابل بعقوبات وإبعاد محتمل عن النشاط العملياتي. ذكرت صحيفة "هآرتس" أن بار قال إنه لن يكون من الممكن المشاركة في الأنشطة العملياتية إذا غاب الطيارون عن التدريب، نقلا عن مصدر مطلع على المحادثة. ويتدرب طيارو الاحتياط باستمرار وقد يؤثر تفويت جلسات تدريب متعددة على كفاءتهم.

وقال متحدث بإسم الجيش لصحيفة "هآرتس" ردا على ذلك أن الجيش "لن يتناول ما يقال في المنتديات المغلقة"، ولكن خلال الأسابيع القليلة الماضية، "أجرى جميع القادة في الجيش الإسرائيلي محادثات مع مرؤوسيهم، في الخدمة الفعلية وفي الاحتياط، بهدف تعزيز تماسك جيش الدفاع والحفاظ على كفاءته." والشهر الماضي، أعلن 37 من أصل 40 من جنود الاحتياط في السرب 69 التابع لسلاح الجو الإسرائيلي عن نيتهم مقاطعة جلسة تدريبية واحدة، مما أثار قلقا واسعا، وانضموا إلى قائمة متزايدة من الوحدات في الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك بعض وحدات النخبة، التي هدد أعضاؤها بعدم الالتحاق بالخدمة وسط معارضة واسعة النطاق لخطط الحكومة. ويقوم السرب – الذي يُعرف باسم "المطارق" –بتشغيل مقاتلة F-15I من قاعدة "حتساريم" الجوية في جنوب إسرائيل. وفي أعقاب ذلك أوقف بار طيار الاحتياط المقاتل العقيد (احتياط) غلعاد بيلد – وسرعان ما أعاده إلى الخدمة – بدعوى قيادته للدعوات إلى رفض الالتحاق بالخدمة. تم استبعاد بيلد إلى أجل غير مسمى من الخدمة من قبل بار، وهو قرار يقول بيلد إنه مجحف وتعهد بتقديم التماس ضده.

في بيان في ذلك الوقت، قال الجيش إن سلاح الجو كان لديه "انطباع خاطئ" بأن بيلد كان ينظم وينسق رفض الخدمة بين الطيارين الاحتياطيين الآخرين، و "توصل إلى استنتاج مفاده أنه يجب تحسين السلوك الرسمي خلال هذه الفترة المعقدة". أبلغ بيليد بار أنه كان هناك سوء تفاهم، وأنه في الواقع ضد رفض الخدمة، ولم يكن يحاول تنظيم الطيارين بهدف رفض الالتحاق بالخدمة.

في وقت سابق من الأسبوع، حذرت مجموعة من الضباط في سلاح الجو رئيس أركان الجيش هرتسي هليفي من أن غالبية زملائهم الطيارين في الخدمة الاحتياطية-الفعلية سيتوقفون عن الالتحاق بالخدمة إذا قامت

الحكومة بتمرير تشريعات الإصلاح القضائي. وبدا أن التحذير هو الأوسع نطاقا الذي أعرب عنه عناصر في القوى الأمنية، حيث اتسع نطاق المعارضة لجهود الإصلاح القضائي للحكومة بشكل أعمق في صفوف الجيش.

شجب قادة الجيش والحكومة والمعارضة احتجاجات الجنود، قائلين أنه يجب فصل الجيش عن السياسة، وحذروا من أن العصيان الجماعي سيضر بالأمن القومي.

يوم الجمعة، أفاد موقع "واللا" الإخباري أن قائد كتيبة في لواء "غفعاتي" أصدر تعليماته لاستدعاء جنود الاحتياط الذين لا يلتحقون بالخدمة المقررة لهم احتجاجا على الإصلاح القضائي للتوضيح وتأديبهم عند الاقتضاء. وبحسب ما ورد أمر القائد بتعليق استدعاءات أخرى لجنود الاحتياط حتى إشعار آخر.حتى الآن، تم إيقاف قائد فريق احتياط في اللواء بعد رفضه الالتحاق بالخدمة الاحتياطية، في انتظار إجراء مقابلة حيث سيتم تقييم نقله أو فصله. كما تم استدعاء ثمانية جنود وضابط للاستجواب.

متحدث باسم الجيش قال لموقع "واللا" أنه خلال الأشهر القليلة الماضية نفذ اللواء نشاطا عملياتيا ناجحا في شمال الضفة الغربية "ظهر خلاله أكثر من 100% من أفراد الاحتياط المطلوبين للوفاء بمعايير مهام الانتشار العملياتية."

في أواخر الشهر الماضي، تم استدعاء لواء االحتياط لحضور جلسة تدريبية ليوم واحد، ولم يحضر حوالي 1٪ منهم احتجاجا، بحسب الجيش، الذي قال "جندي الاحتياط الذي يتم استدعاؤه للخدمة، بأمر، مطلوب منه الحضور للخدمة وفقا للتاريخ المحدد. يتم فحص عدم الحضور وفقا للظروف الفردية لكل حالة."

* * *

"إشعال وشيك للمنطقة".. كيف يقرأ محللون إسرائيليون التصعيد متعدد الساحات

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي يواجه فيه الاحتلال جملة تحديات وتهديدات متعددة، فإن القلق الإسرائيلي مردّه أنه في حال حصول تصعيد كبير في القدس المحتلة والضفة وغزة، فليس من الواضح ما الذي سيحدث في الداخل المحتل، أي أراضي48، ما يكشف عن عدم جاهزية الجبهة الداخلية، وهنا قد يأتي الحريق نتيجة انفجار الملفات الرئيسية الثلاثة: الأقصى، والأسرى، والضفة. ويبقى الكابوس الإسرائيلي هو اندماج كل هذه الساحات في ساحة صراع نشطة واحدة. فقد أعلن الجنرال أهارون حاليفا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية- أمان، أن "أصداء الخلافات الإسرائيلية وصلت إلى أبواب أجهزة المخابرات والجيش، في حين أن

التهديدات ضد الاحتلال تعمل بلا كلل خلال النهار والليل، ومن جميع الجبهات." وأضاف في تقرير نشرته صحيفة **إسرائيل اليوم**، أن "أولئك الذين يسعون لإيذائنا ليسوا قليلين، ويعملون بلا راحة حتى في هذه الأيام، وعلى رأسها إيران بكل أفرعها المتعددة، تحاول تأجيج المنطقة، وتؤدي إلى حريق هائل، ونحن نتابع ونتنبه لمخططاتهم، ونعمل خلال النهار والليل لإحباطها".

وليلاخ شوفال المراسلة العسكرية لصحيفة إسرائيل اليوم، أكدت أنه "من المتوقع أن تستمر اليقظة الأمنية في الجبهة الشمالية خلال الأيام المقبلة، لأن المؤسسة الأمنية تعتقد أن الجرأة الإيرانية تنبع من تراجع التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، في حين أن الاستعداد مرتفع أيضًا للتصعيد في الضفة الغربية، حيث يستعد الجيش لاحتمال أن تحاول إيران تحدي الاحتلال، لاسيما على وجه التحديد بسبب أنها في أزمة داخلية عميقة." وأضافت في تقريرها أنه "على خلفية التوترات الأمنية غير العادية في شمال فلسطين المحتلة، وصل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الحرب المقال بشكل غير رسمي، يوآف غالانت، إلى زيارة ميدانية لوحدة أوكتس وزيارة لقاعدة سلاح الجو في تل نوف، ونُقل عن الأخير قوله إننا نحتاج لتقديم جبهة موحدة في مواجهة من يبذلون الجهود لإلحاق الأذى بنا في أماكن جديدة لم نشهدها في السنوات الأخيرة، مشيرا بشكل رئيسي إلى الجبهة الشمالية الصاخبة، وبالطبع إيران التي تعتبر مصدر كل التهديدات."ونقلت عن غالانت أن "إيران ترسل أسلحتها إلى غزة وسوريا ولبنان وحتى إلى الضفة الغربية، بل تحاول تجنيد مواطنين لها من داخل أراضي فلسطين المحتلة 48، فضلا عن تراجع التدخل الأمريكي في ما يجري في الشرق الأوسط، بجانب التوترات بين واشنطن وتل أبيب."وأكدت أنه "يمكن رؤية التعبير عن الجرأة الإيرانية من خلال تسلل طائراتها من سوريا إلى إسرائيل، مؤكدة أن الجيش الإسرائيلي أجرى تحقيقا أوليا، وأن الطائرة تم إسقاطها بواسطة الحرب الإلكترونية، رغم إطلاق طائرات مروحية حربية عليها."

وتؤكد هذه التقارير أن تبعات الاحتجاجات الإسرائيلية لم تعد مقتصرة على الداخل فقط، بل وصلت للأبعاد الإقليمية والدولية، في ضوء ما ترصده القوى المعادية لدولة الاحتلال من تصدعات جبهته الداخلية، وقناعتها بأنها تسير نحو تدميرها، بالتزامن مع ما تشهده الضفة الغربية من توترات يحاول الجيش تهدئتها، لكن الشرطة تعمل في القدس المحتلة على زيادة التوتر، وكذلك الوضع في قطاع غزة الذي يقف على السياج الآن، وكل ذلك يؤكد ترابط الساحات، ما يزيد التخوف الإسرائيلي من اندماجها في مواجهة شاملة.

استفادة إيرانية

وأشارت صحيفة إسرائيل اليوم اليوم، على لسان الخبير يؤآف ليمور بـ"سلسلة اللقاءات التي عقدها في الأسابيع الأخيرة الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، مع كبار رجالات حماس والجهاد الإسلامي، بهدف تنسيق المواقف، كما أن مسؤولين إيرانيين يجرون اتصالات مشابهة، وهنا معقول الافتراض أن إيران شددت ضغوطها على المحافل المختلفة في المحور لتنفيذ عمليات في إسرائيل، ويبدو أن هذا قبع في خلفية العملية

التي نفذت قبل نحو أسبوعين من لبنان بالهام من حزب الله في أغلب الظن، وكذا في الجهود المتزايدة لتنفيذ العمليات من الضفة الغربية، التي تعتبرها كل المحافل في المحور نقطة "أرخميدس" من شأنها أن تشعل المنطقة كلها."

سبب آخر، هو"الابتعاد بين إسرائيل والولايات المتحدة، وإيران هي المستفيدة الأساس من ذلك، لأنها تعتقد أن تل أبيب لا يمكنها أن تخوض معركة ضدها أو تهاجم مشروعها النووي دون دعم أمريكي."كما أن "السلطة الفلسطينية، يشجعها أيضا هذا الابتعاد، وهي تأمل بأن تستعين به أساسا في محافل دولية مختلفة، من الأمم المتحدة وحتى المحكمة الدولية في "لاهاي."
بالتوازي، فإن "هذا الابتعاد يثير قلقا لدى أصدقاء إسرائيل، أساسا في الخليج و مصر والأردن وفي دول أخرى، فلئن كانوا في الماضي قد اقتربوا من إسرائيل بسبب العلاقة الوثيقة بواشنطن، وفهمهم بأن تل أبيب تجلب إلى كل اتفاق واشنطن أيضا، فإن نتيجة فورية للابتعاد الإسرائيلي-الأمريكي، هي التقرب بين أصدقاء إسرائيل في المنطقة من إيران، وهذا وجد تعبيره في استئناف علاقات إيران مع السعودية والبحرين، وفي الاستقبال الحار الذي كان بانتظار وزير الخارجية الإيراني في القاهرة مؤخرا."

* * *

تفويض جديد يسمح لجيش الاحتلال بالتحليق فوق السعودية وعُمان

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

كشفت صحيفة إسرائيلية، عن تطورات جديدة بشأن تحليق طائرات الاحتلال الإسرائيلي في أجواء سلطنة عُمان والسعودية.وذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" في تقرير من إعداد شمعون نعم، أن "الجمهور الإسرائيلي تمكن من التحليق فوق السعودية لعدة أشهر، وفي الآونة الأخيرة تمت الموافقة على تحليق طائرات من إسرائيل فوق عُمان، ويوم الاثنين، كانت هناك موافقة رسمية على تحليق جنود الجيش الإسرائيلي."وأكدت أنه "تم تفويض جنود الجيش الإسرائيلي رسميا بالتحليق فوق عُمان والسعودية إلى الشرق ومن الشرق، وهو الطريق الأكثر شعبية إلى معظم الوجهات في الشرق."وأضافت الصحيفة: "هذا يعني؛ أنه سيتم السماح للجنود الإسرائيليين النظاميين والدائمين بالطيران على المسارات المختصرة ومع شركات الطيران الأجنبية التي تحلق فوق البلدين (عُمان والسعودية) اللتين وافقتا مؤخرا على التحليق فوقهم؛ من وإلى إسرائيل."
وأشارت إلى أن "الدول التي تحظر العبور الجوي لجنود الجيش الإسرائيلي هي؛ إيران، أفغانستان، لبنان، ليبيا، سوريا، العراق، باكستان واليمن"، لافتة إلى أنه "لا يزال جنود الجيش الإسرائيلي ممنوعين من السفر جوا إلى تركيا والإمارات، باستثناء أولئك الذين يحصلون على تصريح استثنائي."ولفتت "إسرائيل اليوم" إلى أن

مسار الرحلات الإسرائيلية في أجواء السعودية وسلطنة عمان، يختصر زمن الرحلات إلى تايلاند والهند ولاحقًا إلى وجهات أخرى إذا فتحت مثل أستراليا والفلبين، وسنغافورة وفيتنام وغيرها.

وبتاريخ 23 شباط/فبراير الماضي، أعلنت هيئة الطيران المدني العمانية، أن المجال الجوي للسلطنة سيكون مفتوحا لجميع الناقلات الجوية التي تستوفي شروط عبور الأجواء العمانية، وسبقها في ذلك السعودية، وجاء هذا الإعلان بعد شهور من المحادثات بين وزارة خارجية الاحتلال وسلطات عُمان.وفي تغريدة عبر "تويتر"، قالت الهيئة: "التزاما ببنود معاهدة شيكاغو 1944، وإنفاذا للمتطلبات الدولية بعدم التمييز بين الطائرات المدنية أمام جميع دول منظمة الطيران المدني الدولي، نؤكد أن أجواء سلطنة عُمان مفتوحة أمام جميع الناقلات الجوية التي تستوفي شروط عبور الأجواء العُمانية."

لم يمض وقت طويل على تلك التغريدة، حتى شكر وزير خارجية الاحتلال إيلي كوهين، السلطان هيثم بن طارق آل سعيد، سلطان عمان، على فتح المجال الجوي لبلاده أمام جميع شركات الطيران، بما في ذلك الشركات الإسرائيلية التي ستتمكن من تسيير رحلات أقصر إلى آسيا.واعتبر أن قرار السلطة هو "قرار تاريخي ومهم للاقتصاد والمسافر الإسرائيلي؛ لأنه سيقصر الطريق إلى آسيا، ويخفض التكاليف على الإسرائيليين، ويساعد شركات الطيران الإسرائيلية على أن تكون أكثر تنافسية."

وتنضم الموافقة الممنوحة إلى موافقة السعودية، وستسمح بتقصير الرحلات الجوية من دولة الاحتلال إلى وجهات في آسيا لأكثر من ساعتين، ما يجعل شركات الطيران الإسرائيلية أكثر قدرة على المنافسة، ويقلل بشكل كبير من أسعار التذاكر للإسرائيليين.

* * *